

# السوق الشرق أوسطية

المجلد الأول

(٢٠٠٠ / ١٢ = ٧)

إعداد

للبحث العلمي



مكتبة







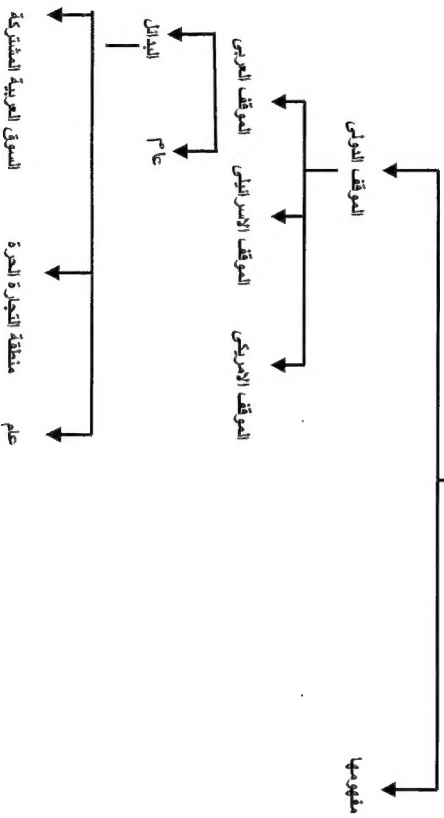
# السوق الشرق أوسطية

٢٠٠٠

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

## السوق الشرق أوسطية



## قائمة المصادر

### اولا الجرائد

الاهرام - الاهرام المسائي - الوفد - العالم اليوم - الشرق الاوسط - الحياة - السياسة الكويتية

### ثانيا المجلات

مجلة الاهرام الاقصادى

٢٠٠٠

# السوق الشرق أوسطية مفهومها



## السوق الشرق اوسطية

مفهومها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	نجد جديد	عمود مختار	العالم اليوم	٢٩٥٦	٢٠١٠/١٠/١١	١

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : محمود مختار
الموضوع الفرعي : مفهومها	رقم العدد : ٢٩٥٦
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١١

## تحديد جديد

على الرغم من تعدد التصورات التي وضعت لمشروع السوق «الشرق أوسطية» وما يحمله من الكثير من التحديات أمام مستقبل التعاون العربي، إلا أنه لا شك في أن فرص إرساء ذلك المشروع والاستفادة من جوانبه الإيجابية المحدودة، قد تقلصت بصورة كبيرة أن لم يكن قد أُنشئت تماماً خاصة بعد الضربة الأخيرة التي وجهت لعملية السلام ووصولها إلى طريق مسدود تقريباً نتيجة التصعيد الإسرائيلي الأخير في مسلسل اعتداءاته ضد الشعب الفلسطيني والحقوقي العربية. وقد أجمعت معظم الآراء والتحليلات التي دارت حول توضيح مفهوم «الشرق أوسطية» على أن ذلك السوق الذي يعتبر شكلاً من أشكال التعاون الإقليمي لأن يحقق الفوائد الاقتصادية المرجوة للدول العربية بقدر المزايا التي ستجنيها إسرائيل من ورائه حيث ستكون التعاملات الإسرائيلية مع الأطراف العربية في ظل ذلك المشروع لن تكون تعاملات الشريك المتكافئة بحكم تمتعها بالعديد من الاتفاقات التفضيلية مع الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

أولاً القسمة بينات أصبح للصالح يشير إلى المنطقة التي تبدأ من المغرب غرباً إلى باكستان شرقاً وتركيا شمالاً والقرن الإفريقي جنوباً ويمر من الشرق الأوسط إلى البحر الأبيض المتوسط. - السياسات المستخدمة لهذه المنطقة إن الشرق الأوسط حالياً بعد نظاما التمييزية ويكتسب أهمية بالغة بالنسبة للقرن الإفريقي في النظام الدولي لكن أهم ملامحه ارتباط بوجود الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن نهاية القسمة الثانية الدولية في أوائل

الستينيات وبدء عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتقديمها بعد عام 1991 في اتجاه توقيع عدة من الاتفاقات السلمية بين بعض الأطراف العربية وإسرائيل وبما الحديث عن إمكانية تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال آليات مختلفة كالتعاون المصنوعي الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ينظمها منتدى دافوس ولجنة التعاون الاقتصادي في إطار المفاوضات مستخدمة الأطراف بين العرب وإسرائيل لكن أهم الأثر الذي طرقت وأثارت خيبة في هذا السياق هي فكرة السوق الشرق أوسطية التي تمثل طرحاً أمريكياً - إسرائيلياً يهدف إلى إدماج إسرائيل الاقتصادية في المنطقة.

تاريخياً كانت للغة العربية متروكة للتقاليد بين القوى الدولية الكبرى في العالم وتم ترتيب أوضاعها وحقوق دولها في أوائل القرن العشرين بناء على تعاملات واتفاقات تلك الدول غير أن الترتيبات شبه المستقرة في المنطقة لم تجد كلاله منذ بداية التسعينات. لقد أدت حرب الخليج الثانية 1991 إلى تصاعد عربية عميقة شملت حشوية أصابة ترتيب البيت العربي وتؤثر ملامح إطار عربي معقد نسبياً تشير للتفاعلات العربية وفقاً له حالياً كما أنت بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي في مدريد عام 1991 إلى ظهور إطار كئي يهدف إلى ترتيب الأوضاع الإقليمية فيما يتعلق على الشرق الأوسط لا سيما دائرة دول الصراع العربي - الإسرائيلي وعلى مستوى ثالث بدأت علاقات دول المنطقة تتعمق مع دول حوض البحر المتوسط الأوروبية في ظل أطر ثنائية متعددة الأطراف بحيث بدأ إطار ثالث يتشكل لترتيب الأوضاع في المنطقة. وأصبحت المنطقة العربية تواجه تحدياً جديداً يعرف باسم الشرق أوسطية ويحتاج الأوفد على معنى السوق الشرق أوسطية ومفردات نجلسها أو فضائل اقتصادية إلى تحديد المقصود بفهم الشرق الأوسط، فالخلاصة أنه لا يوجد في التحليلات السياسية ما يمكن أن يطلق عليه تعريف دقيق للشرق الأوسط كما يبدو أن التوصل إلى هذا التعريف ليس بالأمر السهل فمصطلح الشرق الأوسط يشير إلى دلالات متعددة تشتت باختلاف المرحلة التي يستخدم فيها المصطلح - فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى استخدم مصطلح الشرق الأوسط ليعبر عن المنطقة التي تشمل العراق واليمن وشرق الأردن وقيل العرب العالمية الثانية استخدم المصطلح ليشير إلى المنطقة المنقطة من غرب الهند إلى شمال إفريقيا ومنذ

والسلام هو الذي يوفر أساسا للتعاون الاقتصادي. ومن المؤكد أن الحديث عن السوق الشرق أوسطية في المنطقة قد قلص من تعثر عملية السلام ومصلها إلى طريق سديد نتيجة للمبادرات الإسرائيلية ضد العصر الفلسطيني الأمر الذي يؤكد صواب الرؤية المصرية بشأن ضرورة توافق التقدم في هذه الفكرة مع التقدم في عملية السلام. ولكن لا بد من إلقاء المزيد من الضوء على مستقبل ذلك السوق والتعرف على جوانبه الإيجابية وسفاهته على المنطقة العربية أيضا وتطبيق الدراسة إلى أن تحديد طبيعة المشروع الشرق أوسطي ليست سهلة وعلى الأرجح فإنه لا يوجد تصور واحد بشأنه لكن تغير الكتابات المختلفة إلى نماذج متعددة لعملية الشرق أوسطية على نصوص يوضح أنها قد لعبت على التصورات إلى أقاليم بعيدة يفيض التقارير التي تناولت السوق الشرق أوسطية تشير إلى أن تحقيق هذه الفكرة يمكن أن يتم على عدة شرائح يصل كل منها ببعض الاضطراب والتسيب للمستقبل العربي. وتتمثل تلك الشرائح في نوع لا الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي وإلى منطقة تجارة حرة بينهما وأهم مظاهر هذه المرحلة لها سقوي إلى نوع الاقتصاد الفلسطيني الوادي في الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات متعددة ومن أساليب مختلفة في إطار تنمية الاقتصاد الفلسطيني وإضفاء الكمال على الاقتصاد الإسرائيلي.

ويأتي في هذه المرحلة الثانية توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن ولبنان إلى إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي على غرار الاتحاد الاقتصادي الذي أقيم بين دول الخليج والكويت، الأردن، لبنان - بليبيكا، موريتانيا، أركسمبورج - ورغم أن هذا الخيار يحقق فوائد لاخراف الثلاثة فإن ممكن الخطر يتصلق في أن تؤيد هذه الفكرة أن يكون متساويا دائما وإنما سمكه التطور الاقتصادي لكل طرف. ويتم في مرحلة لاحقة توسيع منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية لتشمل دول عربية وأخر عربية في الشرق والغرب العربي إضافة إلى تركيا وإيران وروسيا التي هي أما من سفاهة هذه المرحلة إليها ستقيم الاتهام الاقتصادي العربي إلى قسمن: الأولى: بلدان الشرق والغرب وسفاهة إسرائيل ومن المفترض أن تضم تركيا، والثنائي بلدان المغرب العربي التي يتبعان ارتباطها بأوروبا.

وأشارت دراسة حديثة إلى أن فكرة الشرق أوسطية ليست حديثة تماما فخلال السبعينات والثمانينات طرحت أفكار ومشروعات مختلفة لأوروبا أو الغربية لتتبع إلى أوضاع المنطقة الاقتصادية. وعندما بدأت عملية التسوية السلمية في مدريد عام 1991 كان من الواضح أن هناك مستوي من التعاون الاقتصادي الاقليمي يتم التفاوض حول لكن بالسوق الشرق أوسطية كمشروع متداول خلال التسعينات قد ارتبطت بالفكرة التي قدمها هيمون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد والذي نشر في أواخر 1993 لإظهار لديه إلى أن مستقبل التطور في المنطقة يرتبط ارتباطا بالضرورة بخطة - خطة لإنشاء كيان إقليمي مركزي على غرار المجموعة الأوروبية على أن يبدأ ذلك من مشروعات لتبادل بين دولتين أو أكثر في المرحلة الأولى ثم مشاريع دولية في المرحلة الثانية لتسهيل وتعميق ومشروعات التعاون الاقليمي ومن ثم يمكن الوصول في المرحلة الثالثة إلى كيان إقليمي على غرار المجموعة الأوروبية. وتحتاج هذه المرحلة - كما يقول - إلى توافق مناخ الاستثمار السياسي. وتحتاج معدلات النمو الاقتصادي - وتغيير الأمن القومي - وتعميق الديمقراطية بين دول المنطقة. ولقد أكد أن التمييز التمييز الاقتصادي ومن بعدة حرب الخليج الثانية تم انطلاقة عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي من جديد الناتج الملائم لطرح فكرة الشرق أوسطية الجديدة بحيث ترتبط إمكانية تنفيذها ولو جزئيا ارتباطا وتطبيق السلام العادل في المنطقة ويظهر أكثر شأن كدشين للسوق الشرق أوسطية المشتركة إلى يمثل غاية يمكن تصورها للتحرك نحوها من تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وأبرز المكش البسيط يشير إلى أن السوق الشرق أوسطية هي التي سقوي إلى إمكانية تحقيق السلام.

لقد دخل الصراع العربي - الإسرائيلي مرحلة جديدة عام 1991، لقد انتهكت من مؤتمر مدريد خمس لجان للمفاوضات متعددة الأطراف وهي لجنة حسيب التسليح والأمن الاقليمي ولجنة التماسك الاقتصادي، ولجنة المياه، ولجنة الجيش، ولجنة اللاجئين. بالإضافة إلى لجنة تصدير تقوم بالتنسيق فيما بين هذه اللجان وقد جرت مناقشة قضايا التعاون الاقتصادي الاقليمي في لجنة التماسك الاقتصادي باعتباره مكانا لعملية التسوية السياسية كما تقدر بالتنازع في عمل تلك اللجنة عقد مؤتمرات اقتصادية إقليمية برعاية للنشر الاقتصادي المعالي بدافوس وسويسرا وجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بالولايات المتحدة عقد منها والتدريب الوطني مؤتمر الدار البيضاء في سبتمبر 1994 ومؤتمر صفاقس - الأردن - أكتوبر 1995 ومؤتمر القاهرة في نوفمبر 1996 ومؤتمر الدوحة في نوفمبر 1997، والأخير قاطعة مؤتمر عملية السلام حيث أصدرت مصر على ربط حضور هذه المؤتمرات بصعود تقدم في عملية السلام وذلك في إطار رؤيتها الاستراتيجية بأن

# السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السوق العربية المشتركة ونموذج السوق الأوروبية	احمد محمد	الاعرام الاقتصادية "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣
٢	الحلقات لتحديد التقدم في مفاوضات ...	جيمس كوكس	الشرق الاوسط	٨٠٤٠	٢٠٠٠/١٢/٢	٥

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد محمد
الموضوع الفرعي :	الوقف الدولي	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

## السوق العربية المشتركة ونموذج السوق الأوروبية

في عام ١٩٥٧ والمق عدد قليل من الدول الأوروبية على إقامة سوق أوروبية مشتركة وكان الهدف من إقامة هذه السوق هو العمل على التوسع الاقتصادي المستمر وعلى الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وإقامة علاقات وثيقة بين دول السوق في هذا العام تقسداً في سنة ١٩٥٧. تبني المجلس الاقتصادي في الجامعة العربية الاتفاق حول حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع بين البلاد العربية.

### د. أحمد حميد استاذ بالجامعات العربية

إن تمنى جيشاً من الموظفين يبلغ أكثر من ١٥.٠٠٠ خسر ألف موظف يفهم الترجمة والكاتب والبلدات الست .

وكان هذا سبباً في أن تتعرض إدارة السوق للشلل والاعمال فانها تستهلك سنوياً ما بين أكثر من ألف طن من البوق . وكثرة اللغات والتجديدات في أعمال هذه السوق يسوق القضاء مثلاً مضحكاً لما يحدث من اسرار نتيجة ذلك

الفرانك من نص وثيقة الاستقلال للولايات المتحدة جاء في ٢٠٠ كلمة لكن تنظيم الشاغل لمدة (الكراول) المستعملة في (اليس كريم) بين دول السوق . جاء في ٦٦,٩١١ كلمة ١ قد كان من التوافق . على العكس من السوق الأوروبية المشتركة . إن تنطلق السوق العربية المشتركة بقوة لتحقيق

ماتصور اليه من تكامل ووحدة نظراً للمهدات والمميزات

التي دون أي عوائق أو مشكلات :  
أ - سبق أن عرفت البلاد العربية الوحدة الاقتصادية من طريق التشريعات للنظرة لتلك الحال وتبادلها وتوسيع قاعدة الكفاية به ومن بين تلك السفهاء المال ملكية تامة وتحريم

الربا وتبادل للخدمات ومن توزيع الزكاة للمروضة والمسندات للخدمة ومسئولية الأخطاء عن الفقراء مسئولية التزام في الدنيا وحساب في الآخرة .

ب - سبق أن عرفت البلاد العربية الوحدة العربية من طريق الخلافة والخلافة كانت إطاراً سياسياً يجمع في داخله جميع البلاد الإسلامية ومنها البلاد العربية .

ج - وجدت بينها الشاغل الدينية فعاشرت وتعيش وحدة المدينة ووحدة الشعائر من اذان . وبعاء وإتهال ووحدة العبادات من صلاة وصيام وحج تقع في نظمها وناسكها الي التجميع والتكليف .

د - وجدت بينها الأصول الثقافية التي لا يمكن أن يطرأ عليها تحريف أو تبديل فقد أصبحت المحطات الثقافية الثابتة واتجاهات القنوية العلمية هي الغذاء الأساسي الذي تكتسب منه أفكار شعوبها .

هـ - وجدت بينها وسيلة للتفاهم . وهي لغة العربية .

لم يكن من المتوقع أن تحقق السوق الأوروبية المشتركة أي تقدم في مسيرتها الاقتصادية نظراً للعوائق الآتية :

١ - لم يسبق لهذه الدول أن اجتمعت على منهج اقتصادي واضح للامع تشترط به في مسيرتها الاقتصادية بل تلتصتها للذهب والانتاجات في مجال الاقتصاد فجمعها على عليه النظام الاشتراكي وجمعها ساد به النظام الرأسمالي .

ب - لم يسبق لهذه الدول أن عرفت معنى الائتلاف تحت مظلة نظام سياسي بل على العكس من ذلك لم تعرف منذ وجودها إلا الفرقة والشقاق وعدم الائتلاف الذي جزأها الي أجزاء صغيرة يستقل بكل منها أسرة من أسر النبلاء .

ج - لم تجمع بين هذه الدول وحدة دينية تقرب بين شعوبها بل فرقت بينها مذاهب شتى وحل متجانسة أورتتها الكرامية والبغضاء والمداواة للسلطة على الرغم مما يبدو لحياتها من مظاهر الصداقة والتقارب .

د - تركت الحروب الطاحنة . التي تستمر لحياتها أكثر من قرن - جوعاً غائرة وصمغية في مشاعرهم ولي تاريخهم مازالت تنز بالقيح والصديد في اجيالهم جيل بعد جيل .

هـ - لم يحدث في تاريخ هذه الدول أن اجتمعت على لغة واحدة تكون وسيلة للتفاهم والتقارب بينها حتى تكون مؤشراً على التقدم بعض الخطوات في هذه السوق بل كان لكل دولة لغتها التي تملكها بها وتكتب الا للتفاهم من طريقها بل وكان هذا التفاهم مع جارتها الاثمة بها

التصاقاً . وقد نتج من تعدد اللغات في هذه السوق تعقيدات جمة في انجاز أعمالها فهناك ست لغات رسمية لأحد من استعملها هي : الفرنسية والألمانية والانجليزية والبرتغالية والهولندية والدانماركية .

ويصعب هذا التحد في اللغات كان على إدارة السوق

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	احمد محمد
الموضوع الفرعي :	الوقف الدولي	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادية مجلة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

مهما كانت الصلة قوية بين أي بلد عربي وبلد أجنبي من الود والتفاهم والتعاون والمساعدات في مجال التطوير فهي صلة قائمة على اللغة وحدها فإذا لمس البلد الأجنبي للتفتح لن منفعته قد زالت أو بدأ يتشاكل حجمها أدنى ظهوره لقرينه البلد العربي حتى لو كان هذا البلد العربي في أسوأ الأحوال وأحلك الأزمات والشواهد على ذلك كثيرة في الماضي والحاضر. مهما كانت الصلة ضعيفة بين أي بلد عربي وبلد عربي آخر فهي صلة قائمة على الأخوة أساساً فإنها لغوة الدم والدين والعرق واللغة فضلاً عن المصالح الحيادية المشتركة وصلة الأخوة لا يمكن أن تنقطع على الإطلاق حتى لو حاول أحد من الأخوة قطعها كما أن صلة الأخوة لا ينزل عليها أسوأ الأحوال ولا أحلك الأزمات بل إن هذه الصلة تزداد صلاباً وعلوية عندما تتعرض لأسوأ الأحوال وأحلك الأزمات. إن الحروب على الساحة الدولية أصبحت تركز في هذا العصر على الجانبين الاقتصادي وهذا يدفع البلاد العربية دفعا إلى أن يقدموا في الحال مسكراً لهم من طريق السوق العربية المشتركة للدفاع عن كياناتهم ومقدراتهم وأثبات وجودهم في معترك الحياة وأخذ مكانهم المرموق تحت شمس هذا الوجود. أي لحظة تمر على البلاد العربية دون أن تتحرك في جنبه لاتمام سوق عربية مشتركة تكلف هذه البلاد خساراً مادية ومعنوية أكبر من أن يتأهلاها حساب أو احصاء فضلاً عن أي تفسير في القاموس يعثر تفسيراً في واجب عيني هي مكلفة به شرعاً انطلاقاً من هذا الأمر الأهم " وتعاونوا على البر والتقوى " وأي بر يعادل البر بالشعوب العربية ؟ وأي تقوى تعادل اتقاء تسلط الأعداء على مقدراتنا ؟ أن الأعمال في واجب شرعي ثمره وعصيان وإن تختلف عن الركب القطاع وسياج.

فليس هناك أي أشكال في استعمالها في أي بلد من البلاد العربية على الإطلاق وباستثناء أية لغة أخرى يشكك بها أي بلد عربي لتكون أداة للتفاهم في السوق العربية المشتركة. - والمجبوب بل العكس أن ما لم تكن توثيقه للسوق الأوروبية المشتركة قد ولع بالفعل بل تحولت السوق الأوروبية المشتركة من كمثل اقتصادي إلى اتحاد أوروبي يشتر في الوحيب الملجل بوحدة سياسية كاملة. وإن ما كنا نتوقعه للسوق العربية المشتركة مازال سراباً يحسبه الضلال ماء حتى إذا جاءه لم يوجه شيئاً أي عائل في أي بلد عربي يقبل بعد هذه القارعة الواضحة بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة أن يبقى حالنا على ما هو عليه إن الاعتذار عن ذلك أو التعليل له يعتبر سرفياً من الاحتجاج لتبرير ذنب بنف مثله فلم يعد هناك مجال لاعتذار أو تبرير وليس إلا الاعتراف للبلاد والعمل المنتظم لجمال السوق العربية المشتركة حقيقة واقعة.

إن البلاد العربية في حاجة ملحة إلى :  
أ - أن يعتدل ميزانها التجاري فكل بلد عربي يشكو من اختلال هذا الميزان هذا الاختلال للسعر والتزايد عاماً بعد عام من تناقص الصادرات وتزايد الواردات حتى أنها تفرغ في لبلاد المستهلكة على الرغم من أنكائياتها فضيحة فالي متى هذا ؟  
ب - إلى تأسيس مراكز بصوت علمية من رفعة المستوى لتطوير ألياتها وتجهيز مخرجاتها وضمان التقدم لخطوة في سياق المتغيرات الدولية.

ج - إلى الاستفادة من الخبرة التي حيرت معها فهناك خبرات مهاجرة تركت البلاد العربية التي نلست فيها ودرجت عليها وحصلت على أساسيات العلمية منها ثم طلب لها العيش في بلاد أخرى لتبذل فيها طاقاتها مضممة كل ما تملك من خبرة تتقدم بها هذه البلاد ويرتفع شأنها فالي متى تترك أبنائنا في خدمة غيرها ؟

د - إلى مسح أسوأها الموجهة في البركان الأجنبية واستغلال هذه الأموال التي تبلغ الآن ما يزيد على ألف مليار في تحقيق الغاية التي يصبو إليها كل وهي في البلاد العربية وهي التحرر من قيود التبعية في مجال الاقتصاد الدولي والوقوف موقف كند في سياق التناقص التجاري.

هـ - إلى أن تصبح قوة كبيرة لها تأثيرها الفعال في اتجاهات السياسة الدولية فإن الاتحاد الأوروبي الذي هو وابد السوق الأوروبية المشتركة لصحيح ذا قوة فعالة في اتجاه السياسة العالمية ولم يكن يتيسر له هذه العالمية الدولية من قبل. أن الكيان الكبير هو صاحب الكلمة والبرأي والقرار في عصرنا هذا فالي متى نظل بعينين من القمعة في الساحة الدولية نتمزقنا في كائنات صعد ؟

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي
المصدر :	الشرق الاوسط
اسم كاتب المقال :	جيمس كوكس
رقم العدد :	٨٠٤٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

## الخلاقات تهدد التقدم في مفاوضات تحرير التجارة في

### إطار منظمة التجارة العالمية

نظمت التجارة العالمية مدحن مصممين في تمديد الطريق استعداده لتجارتها الجديدة. ولكننا في الوقت ذاته، ستكون قد تمينا سيطرته، في الربع الأول من العام القادم، وليفتتاً عد الأمر شورا أو شوازين.

ويستلزم لتضمين الحساب الاقتصادي أن يتكبح ويصغر، ولكن منظمة التجارة العالمية هي منظمة تعتمد على الأجسام، ويمكن لأي من الدول الأعضاء عمالة مبادرة أساسية، وخلق مبادرات لمفاوضات جديدة.

وبالرغم من حق اللجوء، فإن الدول الصغيرة تشعر أن منظمة التجارة العالمية هي تاد لتدول الفعنة، والعديد من الدول الأعضاء فقرة لدرجة تمنعها من الاحتفاظ بصفة دبلوماسية دائمة في جنيف، أو تكليف كبار المصانع لإعداد وجهة نظرها في الخلافات التجارية أو تطوير إجراءات الجمارك والقوانين التجارية للالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية، وقد قضى مور وكبار مساعديه معظم السنة الماضية يفتقون بين عواصم العالم الثالث ويحرون عضرات من الاجتماعات في محاولة لمساندة الدول الفقيرة بأن المنظمة تركز على احتياجاتهم.

وقال مور في لقاء عقده في العاصمة البريطانية في الشهر الماضي، لقد تمكنا من إعادة بناء الثقة في المنظمة بالتحقق من البناء الجديدة التي سمحت العلاقات بين حكومات الدول الأعضاء، وأوضحنا للعالم الخارجي أن المنظمة يمكن أن تعمل بصورة فعالة وبطريقة عالية.

وتجسّد الإشارة إلى أن للرئيسين للرئاسة الأميركية، آل غور وجورج بوش (الابن)، يفضلان جولة جديدة من المحادثات، التي يمكن أن تلبي الاقتصاد الأمريكي. وبالرغم من عجز الجران التجاري الهائل فإن الولايات المتحدة لديها فائض في مجال المبادرات الزراعية والمنتجات، والتي من المؤكد أن أية مفاوضات جديدة ستشملها.

وقبل أن يتم يجب على منظمة التجارة العالمية أن تضيء من الأمراض التي تعاني منها. لقد

جيمس كوكس

توطئة اسم مدينة سياتل بالفضل عليها يتهدد الإنسان في درجات الحسّ الواسع الذي يعود تاريخه لقرون الألفين عشر ويضم منظمة التجارة العالمية في جنيف. وحصل المدينة كبريات سيدات المنظمات يحظون العالمي في شوارع سياتل، ولوات مكالمة الصبح تطلق الشارات المسيلة للأشجار والخصائص المماثلة. ورواء التجارة يتكفون في درجات العالمين.

في سياتل، مؤتمر التجارة العالمي الذي عقد في سياتل في شمال حارة الولايات المتحدة الذي خلت كثره السنوية قبل عام. الأشجار الماضي، بالقوي، غير أن الماضي، وهو أن المؤتمر كان سياتل، بتفاهرة أو ببونها، لأن منظمة التجارة العالمية في وسطه كعضوواً مستقبلياً.

ويعدّ ثور عام لا تزال للمنظمة تعاني لاستعادة توازنها. وإذا لم تحدث تغيرات خلال وقت قريب، فإن النتائج السلبية والجمود الذي تعاني منه المنظمة التي تضم 138 دولة ستظل على السطح أمام الرأي العام في الربيع القادم، عندما تحصل المنظمة مرة أخرى ترتيب محادثات عالية تهدف إلى القضاء على الحواجز التجارية في الخدمات وإنجازات الزراعة ووضع قواعد التجارة الإلكترونية.

ويشير المراقبون إلى أن فرص على جولة جديدة من المحادثات للمنظمة في العام القادم، لا تزيد على خمسين في المائة.

وأشارت تشرة وورلد تريد أجنده وهي نظرة نافذة تصدر في جنيف إلى أن وضع للمنظمة خرج منهي تعاني كآلاماً من أزمة اقتصادية، وتعاني من نقص الاعتراف بها، ومن مشاكل إدارية. والمنظمة أن الدول الأعضاء على خلاصول مستخدمين المفاوضات وما هو المخرج الذي يمكن منه لتدول الفقيرة، وكيف يمكن إصلاح عمل منظمة التجارة العالمية الذي يضم 500 موظف في جنيف.

ويقول مايكل مور المدير العام

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	جيمس كوكس
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العدد :	٨٠٤٠
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

تم تأسيسها عام 1995 لتعمل كمنفذ للمفاوضات التجارية ومحاكمة دولية للفصل في المنازعات التجارية. وقد واجهت العديد من المشاكل أخيراً في كلا المجالين ومن بين المشاكل التي تواجهها عدم إمكانية اتفاق الدول الكبرى حوليات للتجارة ودول الاتحاد الأوروبي (16 دولة) لم تتمكن من التوقيع على الاتفاق الذي باعته بينها في سياتل.

وعلى العكس من الولايات المتحدة تريد أوروبا مجالاً أوسع في جولة المفاوضات الجديدة. ويسعى لوضع مستويات كوتية لمنع الاحتكار وتوابعه للاستثمارات الأجنبية. كما أنها تلجأ إلى جوار البابان في محاولتها تحدي قواعد منع عمليات الإفراق الاستثنائية التي استحدثتها إدارة كلينتون التجارية في سنوات صاعدة الصعود.

وفي الوقت ذاته يصمم الجانب الأمريكي على أهمية القضاء في توضيح نظام الدعم الأوروبي ودعم أسعار السلع الزراعية. وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة أسعار المزارع الأمريكية من التكاليف والحقوق في أوروبا الشرقية. ومنحنيات للتعامل في شمال إفريقيا.

ولم يكتفِ في الجانبين وفي الوقت ذاته بصر الجانب الأوروبي على ضرورة وقف بعض الدعم الأمريكي مثل برنامج المساعدات الغذائية وقروض الضمان والتجديد بالنظر في متوسط الدعم الحكومي للمزارعين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يصل إلى 19 ألف دولار سنوياً. لكن أفاريق هو أن هذا المبلغ يمثل 46 في المائة بالنسبة لدخل المزارع الأوروبية و22 في المائة بالنسبة للمزارع الأمريكية. كما أن المزارعين الأوروبيين سيكسرون الكثير من القواعد من المفاوضات التي يحصلون عليها تلقى في إطار بعض الجوانب التي تستحدثها منظمة التجارة العالمية.

غير أن القطام الزراعي يملك حساسية سياسية خاصة فقد تحدث كل الجهود الرامية إلى التبريد التجارية لأكثر من 50 سنة. ولكن الضغوط لا تزال مستمرة. فقد حظر على الدول الأعضاء طبقاً لبعض النصوص في قوانين منظمة التجارة العالمية استخدام محكمات المنازعات في

خريف استهداف التراجع الزراعي لكل من الدول الأخرى غير أن الهيئة تنتهي في عام 2003.

أما الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فهي ذات أهمية خاصة فهناك خلافات بين الجانبين تهدد بقدار الثقة في النظام. فقد انخرط الاتحاد الأوروبي استجاب العقوبات المالية التي فرضتها واشتعلت بذلك في إجراءات استيراد الحبوب والقمح للاعتماد بقوانين التفتيش. وقبول سكوت ميلر القاضي بحساب شركة بروث اند غابل الأمريكية للمصانع الاستهلاكية. وإذا كنا دولة صغيرة، فإن الرئيس المستخدم هو ضرورة الالتزام بإجراءات منظمة التجارة العالمية. ولكن يمكن للدول الكبرى تجاهلها. ويمكن للدول غير الانطوائيين أن يتجاهلوا هذه السلوكيات المخدعة.

تواجه إمكانية دفع جارات مالية فيمتلها 6 مليارات دولار أمريكي. فرفضها الاتحاد الأوروبي. كما في الدول الصغيرة لتعمر بالخسائر. الدول مثل دول البصرة الكازيني ودول جنوب الصحراء الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا لا ترى منظمة التجارة العالمية كعمل لصالحهم.

فهم يفتقدون للموارد لرفع تكلفة التفتيش القانونية ضد الدول الأخرى في خريف.

وفي الوقت ذاته لم تتسكن الدول الفقيرة من استغلال قوتها. لأن الزراعة وصناعة النسيج. لأن هذه المجالات أصبحت لفترة طويلة بلا تحسن في المفاوضات التجارية السبيلة. وكانت النتيجة هي أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها من الدول القوية تمكنا من استخدام منظمة التجارة العالمية كهوة للتحسين أسواق في الدول الفقيرة بينما يحمون مزارعهم وأسواق النسيج من صادرات الدول الفقيرة.

لقد اتخذت الولايات المتحدة والاقتصاد الأوروبي خطوات موازنة للتحسين أسواق أمام مزيد من منتجات الدول الفقيرة.

وفي الوقت نفسه بدأت بعض الدول في إظهار عضلاتها. فبحسب كانت تلجأ بعيداً في الماضي. فبالتالي دول مثل البرازيل والهند ومصر وجنوب إفريقيا والمكسيك وتحتل قبل من الدول الأخرى من يدي مكسبها من التجارة.

والعديد من هذه الدول تعارض منع الفقر الدول مزيداً من إمكانية السوق ومزيداً من الوقت لتحقيق قرارات للتنظيم. وفي الوقت ذاته تشهد بانها لن تكمل رغبات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لبحال الحد الأدنى من الأجور ومستويات بيئية في القوانين التجارية.

ومن الناحية التكنولوجية يعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية ملتزمين بهذه المفاوضات حول الحواجز التجارية في مجال المنتجات الزراعية والخدمات مثل الاتصالات والقانون والمحاسبة والمصارف والاستشارات. وفي الواقع فإن المحادثات لن تحقق أي تقدم إلا إذا كانت جزءاً من جولة رسمية يمكن للتوفيقات المحددة المشككة على الدولة لتسليم تفصيلات لإتمام الاتفاق.



# السوق الشرق أوسطية الموقف الأمريكى

# السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولي : الموقف الامريكى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	علامات استفهام حول .....	ياسر صبحي	الاهرام	٤١٦١٧	٢٠٠٠/١١/١٥	٧



# السوق الشرق أوسطية الموقف الاسرائيلي

## السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مخاطر محتملة	لجلاء الرفاعي	العالم اليوم	٢٩٥٦	٢٠٠٠/١٠/١١	٨

موضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعى
موضوع الفرعى :	الموقف الدولى : الموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	٢٩٥٦
مصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

# مخاطر محتملة

لترويج منتجاتها وزيادة صادراتها وإن يستفيد الغرب في المقابل من السوق الإسرائيلية شيئا حيث إنها سوق ضخمة ومشبعة وستحصل الدول العربية إلى مورد لمواد الخام والمنتجات والسلع الوسيطة بما يعنى ويزيد القوة بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية.

ويستند مشروع التعاون الاقتصادي  
للتوسكي أو يطلق عليه اسم المتوسطية  
بالانسان على رؤية أدوية للمنطقة  
المرتبطة هذه الرؤية تختلف بصورة  
اساسية عن الرؤية الامريكية -

الاسرائيلية للمنطقة والمنطقة في فكرة

هذه فصائل مختلفة، تربط  
مشروع هذه الحركات الإسلامية مع المرض  
في حالة قرار الاستيلاء على العالم لأن  
هذه هي حقيقة الإيمان الاقتصادي  
التي لا يمكن تجاهلها. إنها تلتزم  
بالنفسانية كما أنها تلتزم بالقدرة  
الاستيعابية للبيئة مع نهج من العرب.  
وإسرائيل لكن لا في إسرائيل لأن  
توازن القوى أصبح غير متوازن حتى  
تكون الكينونة الحقيقية من المشروع  
مدعاة لبدء الاشتراكية في إسرائيل.  
ولذلك الدراسة التي نوردنا أن  
يكون نهج إسرائيل، ونفسه في النظام  
الذي ينبغي تحليله ومناقشته ليس هو  
نظر من الأنظار العربية على سؤال لكل  
أحد وليس إسرائيل على هذا الموضوع.  
فما هو إسرائيل؟ هل هو مجتمع ومجتمع  
يصل إلى ما يليه؟ هل هو مجتمع أو مجتمع  
كثيرة للاختلاف؟ (ص 10)

٧١ تقوى بكسرو اسرائيل على حساب  
اقتضايات الميزانيه وليس  
اقله من يستند على استقلاليه افرافه وليس  
تأثيره من جراء قيامه بالمشور  
المتوازن بل انما اقتضاه لافراد افرافه  
وليس خضعا منها كما وانفسه لخاصه  
قد سبق القوي ووسطه قاتل هذا الجانب  
اسد السور والكتاب الصام لمهم  
القطاعات التي تتأثر بها

الطيران التي تديرها  
حيث إن فكرة التحوّل أقرب وأوسع  
تؤسس فعلاً أجندة للتخطيط وتقسيم  
العمل بين دول المنطقة لتخصص بعضها  
على دول صناعية معينة أو لتلجج  
وتزخر إسرائيل في أنه دور دولة محور  
وتأريته لظل البضائع من أوروبا إلى  
ومنها للعالم العربي كما تأمل في أن  
تكون مركزاً ماليّاً إلامر الذي يعمل  
إسرائيل عليه التجارة والتسويق في  
المنطقة ويهدف دور إلمان الاقتصادي  
والتجاري وقد يهدف للتصاميم صربية  
أخرى.

وتحتل الدراسة من ان التحليلات الاسرائيلية مع الاطراف العربية في ظل المشروع ان تكون مستويات الشركة للتكافؤ حيث تكون اسرائيل خذوات تقنية متقدمة اتعها لها ارتباطها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والقول الصناعية كذلك تلك المتطلبات المطلوبة بحكم ارتباطاتها السابقة كما ان اسرائيل بحكم شتمها بالعديد من الاتفاقيات التسيلية مع امم بلدان الصناعية متصفدين بصفة اساسية من السوق العربية الواسعة

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	نجلاد الرضاى
رقم العدد :	٢٩٥٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

وفي نهاية عام 1989 ونتيجة لما قامت به الجماعات من تقديم سياساتها للتوسطية وللتهديدات الجيوستراتيجية التي تلت سقوط حائط برلين قد شهد هذه المرحلة تدشين ما يطلق عليه «السياسة للتوسطية الجديدة» التي تنبأها المجلس الوزاري في يناير 1990 والتي أدت الى تعزيز الجهود الغاشية وإضافة معطيات جديدة لجمال العلاقات الأوروبية مع الدول غير الأعضاء أكثر دينامية الأمر الذي شكل إشارة البدء للتقدم نحو شراكة حقيقية بين جاني التوسط وقد تضمنت هذه المرحلة ميلاد مبادرة مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط عام 1992 مع التمسك من الأوروبي - للشبابي بمسئليته والذي كان قد تولف بسبب أزمة لوكربيث ثم هناك بيان لمة لشيرة في يونيو 1992 الذي اشار الى حيوية مصالح الاتحاد الأوروبي في جنوب وشرق المتوسط ومن ثم أصدرت المجموعة الأوروبية لشئون المتوسط دراسة تحت عنوان «تضمين السياسة للتوسطية للاتحاد الأوروبي : القامة لشراكة أوروبية متوسطية» ثم دعا المجلس الوزاري الأوروبي في يونيو 1994 اللجنة لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية.

أرضها على غرار تلك التي كانت لها في استمرار الصراع العربي الاسرائيلي على اقتصادها وأمنها وبهذا الشأن يمكن الإشارة الى ما يلي :

هناك مشروع آخر يصرّف باسم «المشروع للتوسطية» وتتمثل الفكرة للتوسطية من الانكاس صيغة الجيوب على جاني التوسط حيث تصدّر بجولدها في مراحل سابقة الاسلام وكان لها انصارها في العالم العربي منذ بداية القرن التاسع عشر علاوة على وجود حفارة تميز هذه المنطقة لفظي الرقم من وجود حفارات متعددة على سفلي التوسط لم يزل ذلك دور لتسام المنطقة على مر العصور بأساليب حياة وتشكيل يميزها عن سائر المناطق نتيجة تداخل الثقافات وتواصلها بحيث ينظر البعض في البستر التوسط باعتباره جسرا حضاريا يربط بين عالمين متميزين يمتلكان من الخصائص المشتركة والمصالح الاستراتيجية أكثر مما يتخيلان من نزول الصراع وبين التمييز بين مرحلتين أساسيتين في مسيرة كوتوجع الأوروبي تحت جوب التوسط وهما بداية السياسة للتوسطية الشاملة خلال الفترة من عام 1972 في 1979 التي شهدت تطورات ملموسة على الساحة الأوروبية توجست في مؤتمر قمة باريس 1972 التي ساهمت بشكل أساسي في دفع الكيان الأوروبي الجماعي نحو الاندماج وقد هدفت هذه السياسة الى دعم وجود الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وحماية أمن أوروبا بأبوابها للثقافة وهي جوب التوسط.

وهذه بعد ذلك مرحلة - الصراع العربي - الأوروبي خلال الفترة من عام 1974 - 1992 وقد بدأ هذا الحوار بفعل حرب أكتوبر 1973 وما ترتب عليها من رفع أسعار البترول وقد مثل الحوار العربي الأوروبي الإطار الشامل للعلاقات بين الجانبين كقناة للتفاوض الجماعي بين الجامعة العربية والجامعة الأوروبية كما يضم مساهلات متعددة وشاملة من محاولات التماسك الاقتصادي طوي الأجل خلاصة على البعد السياسي الذي أصر عليه الطرف العربي غير أنه قد ترقف رسميا منذ ربيع 1992.

ومن ناحية ثانية تستند للتوسطية على تصور ثلاث مجالات مشكلة على هذا المستوى يمكن أن تشمل البلدان العربية للتوسطية على تنمية اقتصادها وتوفير شروط تنمائها الاقتصادي وللك حكم عوامل البعد الجغرافي والتاريخي ويمكن الصالح والملازمات الاقتصادية والتجارية الفخمة التي تجمع بين، سفلي التوسط لفة كانت اعظم الدول الأوروبية مثلات تاريخية مع دول المنطقة استندت اليها العلاقات الثنائية على العقبة الاستعمارية حيث كانت فرنسا صلات خاصة بالمغرب والجزائر وتونس وليان وصيدوريا كما ارتبطت إيطاليا بصلات خاصة مع تونس وإيطاليا وألمت بريطانيا بعلاقات خاصة في الأخرى مع تونس ومصر وإسرائيل وسالطا ومن ناحية أخرى ارتبطت كل من اليونان وتركيا بصفتها متوسيتين في حلق شمال الاطلسي «الشرق» بصلات دفاعية مع معظم الدول أعضاء الجماعة الأوروبية.

ومعنا بدأ الأثر الذي تشكلت عليه فكرة المشروع للتوسطية في التكون وهو الصلات المتعاقبة مع مختلف دول المنطقة فأقامت الجماعة الأوروبية صلاتا تعاونية من طريق عقد اتفاقيات مع 22 من بلدان المنطقة السبع عشر في الة نتيجة لكل واحد وجود اتفاق داخل الجماعة الأوروبية حول خطط عربية مشتركة تحكم علاقاتها للتوسطية لقد تجاوزت نطاق هذه الاتفاقيات لمراد من الاتفاقيات الشاملة التي حد كينز والمشاركة التي لاتقل من التوسط كما هو الحال بالنسبة لليونان وتركيا والاتحاد بصرتيات الامتيازات الخاصة على منح كل طرف الطرف الأخرى مسبة الدولة الأولى بالرعاية وقد شكلت جملة هذه الاتفاقيات النهائية المرحلة الأولى من السياسة للتوسطية للجامعة الأوروبية.

وتركبت فكرة المشروع للتوسطية أيضا بمعنى أوروبا لتعمل دورها خاصة على المستوى السياسي بما يتلاءم ورونها الاقتصادي فالقول الأوروبية ترى أن دورها في منطقة التوسط قد تراجع بصورة خطيرة لصالح الدور الأمريكي الذي أصبحت الولايات المتحدة يفتقدها بالفعل الرئيسي في الشرق الأوسط لكن ومعهدا عن مساهلة لدور ثمة أوروبا بالمنطقة العربية بفعل عوامل مباشرة ترتبط باحتلالات تأثير أحداث وتطورات ومشاكل المنطقة سلبا وإيجابا على

# السوق الشرق أوسطية الموقف العربى



# منظمة التجارة الحرة

# السوق الشرق اوسطية

## الموقف العربي

### منطقة التجارة الحرة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	منطقة التجارة الحرة العربية في اللاجئة ...	سحر طراف	السياسة الكويتية	١١٤٥٠	٢٠٠٠/١١/١٣	١٠
٢	المنطقة التجارية العربية الحرة والنمو	لؤيس حبيقة	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	١٣
٣	منطقة التجارة العربية الحرة هاجس أم ارتياح	سليمان لليلوي	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	١٥
٤	مصر أخذت بزعم المبادرة	الجزيرة	الاهرام المسائي	٣٤٨٥	٢٠٠٠/١١/١١	٢١
٥	مناطق التجارة الحرة بين مصر والدول العربية	احمد عصمت	الاهرام	٤١٦١٥	٢٠٠٠/١١/١٣	٢٢
٦	مجلس الوحدة الاقتصادية العربي	الجزيرة	الشرق الاوسط	٨٠٢٣	٢٠٠٠/١١/١٥	٢٤
٧	منطقة التجارة الحرة لا تحقق التطلعات	احمد عصمت	الاهرام	٤١٦٢٢	٢٠٠٠/١١/٢٠	٢٥

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سمر طراف
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي :منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١١٤٥٠
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

«بس» جرى تفصيلها على عشر سنوات.. والعقبات تحتاج قرارا سياسيا

## منطقة التجارة الحرة العربية.. في ثلاجة الانتظار!

■ السعيد : وجود نية سياسية وقرار واضح يزيلان الحواجز بسرعة  
■ وزير المالية والتجارة السوداني؛ لست مع اقتراح تخفيض المدة

بمشق - من سمر طراف،

■ يقول بعض المسؤولين العرب أن عقبات عدة تعترض قيام منطقة التجارة العربية الحرة، فيما يظن أن آخرون بقرار ضياعي لإزالة الدواجز، وبين هذا وتلك يعتقد مسؤول إفران اللاباس، كما قد فصلت على

عشر سنوات وأن السلطات ليست للتفكير لا شيء في عمر الزمن. وبالتالي فلابد من الانتظار، غير أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي افتتح أعماله في دمشق أخيرا، يتجاوز كل ذلك ليؤكد أهمية دور القطاع الخاص في تفعيل المنطقة العربية الحرة والتصريف على العقبات الحقيقية التي قد تعترض تطبيقها. ويدعو المجلس، على هذا الأساس، الاتحاد العام لغرف التجارة العربية إلى عقد

اجتماعات للقطاع الخاص في مختلف البلدان العربية للتصريف على وجهة نظره بشأن التطبيق لفي هذا الشروع، وإظهار المشكلات والمقومات. وبين المجلس الاقتصادي وعدد من المسؤولين العرب سجلت «السياسة» عددا من اللغات والمواضع هذه تفاصيلها.

والتقنية والكيفية، بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر الممالي وفقا لما نصت عليه أحكام اتفاقية تسير وتنمية التجارة التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي، ويتطلب إزالة هذه القيود حسب التقرير التعامل معها بشكل شفاف تام، ووضوح، وتعاون الأطراف المعنية (الحكومات، والقطاع الخاص، والجان الخاصة بالمنطقة) للتعرف عليها وإزالتها بشكل يؤمن المصالح الاقتصادية لجميع الأطراف في المنطقة.

كما أعرب المجلس عن ارتياحه للأسلوب الذي تم اتبعه خلال الأعوام السابقة لعالية بعض المقبات التي اعترضت التطبيق والشكاوى التي قدمتها بعض الدول العربية من خلال الاتصالات الثنائية ومع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشورا إلى أن المرحلة الحالية من تطبيق الاتفاقية

تتطلب تفعيل آلية فض المنازعات التي نص عليها البرنامج التنفيذي وداعيا الأمانة العامة إلى إعداد دراسة حول كيفية تفعيل هذه الآلية، وذلك في ضوء التحصينات التي تقدمها الدول الأعضاء وعرض الدراسة على المجلس في دورته المقبلة. كذلك أضاف المجلس بالاتفاقيات الثنائية التي تمت بين بعض الدول العربية والتي تسرع تنفيذ منطقة التجارة الحرة وتحقق الإعجازات الممنوعة في إطارها ما تم اتوصل إليه في إطار منطقة التجارة الحرة العربية في هذه المرحلة، مؤكدا على أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية يمكن الحد الأدنى للتعامل التجاري بين الدول العربية.

وقد لاحظ المجلس قلة التفتحات الاستثمارية إلى

■ أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تقريره الختامي الأخير عن ارتياحه لتقدم الحزم في سبيل استكمال منطقة التجارة الحرة في ضوء ما اتخذته الدول العربية من إجراءات لتحرير التجارة العربية البينية، وارتياحه لسير أعمال اللجانين المكلفين بمكافحة تنفيذ المنطقة (لجنة التيسير والتجارة، ولجنة المناقصات التجارية) وما يدور فهما من مفاوضات تحسم بالشكاوى والوضوح.

وأكد المجلس على أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية أن يتم إلا من خلال التزام جميع الدول العربية أعضاء المنطقة بقرارات المنطقة بها، فصوصا تلك المنطقة بالاستثناءات كما أن التصريف الشامل للتجارة العربية لن يتم فقط بإزالة التعرفة الجمركية، وإنما بالالتزام بإزالة جميع القيود غير الجمركية، والإتارية منها

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سمير طراف
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة قاهرة	رقم المجلد :	١١٤٥٠
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

عربي بصورة اوضح ولجميع المراحل .  
وتابع انه تم بحث دور القطاع الخاص واهمية  
اشراك القطاع الخاص وهذا جزء من النقطة  
النوعية للمجلس حيث طرحت صبيغ عدة اهمية  
مشاركة القطاع الخاص وقود الدول الى اجتماعات  
المجلس وتكثيف الاجتماعات التي يليهما الاتحاد  
العالم للفرد العربية.

عصية الضرائب المتزايدة  
ويؤكد وزير الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان  
أحمد عبدالحفيظ مكي ان الضرائب المتزايدة هي  
من اهم العقبات التي تعترض اقامة منطقة  
التجارة الحرة العربية وذكر انه متشاك في  
امكانية الانتقال الى السوق العربية المشرقة رغم  
وجود الكثير من التردد ورغم استنفاد منطقة  
التجارة الحرة للكثير من الوقت.

وقد اجرت «السياسة» معه هذا الحوار:  
● ملهي بزيك المقاييس التي تعارض منطقة التجارة  
الحرة العربية الكبرى؟

■ المقاييس هي اولا الضرائب المتزايدة التي  
تطرحها بعض الدول العربية لكن ليست لدينا  
ضرائب غير مباشرة على الجمارك وبالتالي نحن  
ليس لدينا مشكلة وكذلك معقم دول مجلس  
التعاون ليس لديها هذه الضرائب المتزايدة لذلك  
نحن نقول انه على الدول العربية الاقرى الذين  
يدهم مثل هذه الضرائب ان يرفعوها حتى  
يسهلوا التجارة البينية بين الدول العربية واعتقد  
ان هذه خطوة لطريق التكامل الاقتصادي في  
العالم العربي.

● مارويك بالتوائيم السلبية والاستثناءات التي  
طرحتها بعض الدول العربية؟

■ لنا لم نطلع على القائمة لكن اعتقد انه ربما  
تكون هناك استثناءات لفترة معينة لبعض  
الدول لكن نحن نأمل ان لا تزيد مدة تطبيق  
منطقة التجارة الحرة العربية او الاتحاد الجمركي  
عما هو مخطط له ، كما نتمنى ان يتم تقرب  
هذه الدلة لان ذلك وسيلة للتعاون الاقتصادي بين  
العالم العربي .

● هل تصادق ان تسمية منطقة تجارة حرة عربية  
سيضي الى اقامة سوق عربية مشتركة؟

■ انا متشاك صراحة لانه لدينا كثير من الوقت  
لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية . ونحن  
هناك نوع من التخوف من البعض لكن وبنظر الان  
الجمد لكه الانفتاح الايجابي التي تمكنت خلال  
المسلمات الثلاث الماضية بحلول ان التجارة  
البينية بين الدول العربية زادت الى 17 مليون  
دولار ونحن في سلطنة عمان نلاحظ ايضا ان

المنطقة العربية وتدني معدلات الاستثمار الخاص  
وعليه كلف الامانة العامة بالتعاون مع المؤسسة  
العامة لضمان الاستثمار لترتيب اعداد دراسة  
تفصيلية وشاملة تتضمن مقترحات عملية لزيادة  
معدلات الاستثمار والتدفقات الاستثمارية الى  
الدول العربية داعيا الدول العربية وجميع  
للؤسسات والمنظمات العربية للمساهمة في هذه  
الدراسة من خلال تقديم مقترحاتها وتصويراتها  
حول هذا الموضوع .

تفصيل للتأمين  
لاأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية  
للشؤون الاقتصادية عبدالرحمن السحبياتي  
لايعتقد بان اغلب الدول العربية تؤيد تخفيض  
فترة اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى  
وتعديل البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة  
العربية لان اللامس فملت كلها على عشر سنوات  
مبين ان مدة الست سنوات التقيد لاشي في  
عمر الزمن .

وحول عدم امكان الجامعة صفة الالتزام لمعظم  
قراراتها الاقتصادية بين انه لم تفضل الدول  
العربية هذا الموضوع حيث عرض الامر على  
الجامعة واتخذ القرار من قبل اعلى سلطة في  
الجامعة بان يضر قرار من اعلى سلطة في كل  
بلد يلزم جميع الجهات بالتخليد مبينا انهم يدكروا  
بذلك بصورت من الدول والمنظمات حول الفصل  
الطريق للفصل للنازعات وما يجب عمله قبل  
الوصول الى النزاع .

وذكر السحبياتي ان المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي العربي في اجتماعه الاخير بدمشق  
ركز على المقاييس الادارية في النفاذ الجمركية  
والقيود غير الجمركية والفنية مثال المواصفات  
والمقاييس اضفة الى الكفاءة البشرية للكوادر في  
النفاذ الجمركية ، مبينا وجود دراسات مستمرة  
لرفع كفاءة التجارة من خلال تسهيل الاجراءات  
الادارية وتخفيف العمل المكثيف موضحا ان  
الجامعة العربية ستقوم باعداد تصورات دول  
تخمين مناخ الاستثمار والاستفادة من الاصلاحات  
الاقتصادية والتكثيف الهيكلي الذي تم في الدول  
العربية.

واضاف انه كان هناك استمرارية لبحث موضوع  
تعزيز تجارة الخدمات بين الدول العربية حيث  
هناك اكثر من 150 خدمة ادريت في الاتفاقيات  
العالية للخدمات التي هي موازية لاتفاقية الغات  
للسلم وتشمل قضايا مالية وسيادية  
واستثمارات لاقبال ان هذه تحتاج الى وقت  
طويل ومؤكد الاستثمار في بلورة اتحاد جمركي

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	سمر طواف
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١١٤٥٠
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

- **السلطة** لا تسند نفسها كديكة التعامل مع الدول التي لا تسند الاتفاق، وفي نهاية المطاف مسئولون لابد أن تتخذ هذه الاتفاقية، والسفير الأمريكي بعض الاستعدادات التي يمكن التمسك عليها وفي هذا الإطار التعامل ما يمكن توسيع سهولة تنفيذ هذه الاتفاقية ■
- **تتطور** في دول الاتفاقية ■
- **قوائم** السادة فيها بعض مشكلة الاتفاقية ■
- **هذا** من الموقر الذي تكمله لها الاتفاقية ■
- **هذا** بعض الاستعدادات، وهذا طبعاً يخضع للتفاوض بين دولتين.
- **عندما** كل هذه الخلافات السياسية بين الدولة العربية على مشكلة الاتفاقية العربية العربية ■
- **لا** تؤثر على كل واحد من هذه ■
- **التوقيع** لا يؤثر على كل واحد من هذه ■
- **أثر** على الأوضاع الاقتصادية العربية ■
- **وكل** على هذه الاتفاقية لا تؤثر، وفي تمسك هذه على هذا لا تسير.

● كتب ويوجد أن عمل تحرير جريدة الشملات بين  
● الدول العربية؟  
● التحولات الفنية والرسامية، وكلها أمور متكاملة  
● مع بعضها البعض.  
● هل ستقلل عملية تحرير جارة الخدمات على  
● بعض المؤسسات القديمة في بعض الدول العربية؟  
● طبعاً هي تثار، ولكن هذا امر لابد منه حتى  
● تحقق التخليق السليم والصفات، وهو  
● النهاية المتفق عليها مع الواض.  
● هناك ثلث نواحي لتحرير الجرائد هي في الدول  
● العربية: نواحي التحرير، نواحي الطباعة، ونواحي  
● النشر. أما تحريرات خارج متناولها  
● فمهما هي بعض الدول العربية، وبذلك أصبح دور  
● تحرير الجرائد اقل أهمية.  
● نعم، طالما انها تدخل في دولة عربية فكل  
● اجتماع بخصوص الاتفاقيات في نواحي تحرير  
● الجرائد، لابد من الاتفاقية نفسها هي عامل قد  
● للاستعانة الاجنبية وهذا شيء جديد.  
● ممن يمكن انتم من نوع مشتركة على  
● السور الاجنبية للتحقيق؟  
● هذا سيلم لكل المواطنين في الامة العربية  
● ولذا في هذه الاتفاقيات عندما تلحق سكة  
● فطوة مهمة جدا لتحقيق السوق العربي  
● للشركة.  
● هل تتوقع ان تتم خلال الفترة دراسة  
● للنزوح؟  
● لابد من دراسته طبعاً، اما ان تتم تصد  
● مولات معددة لتمثل الى هذه المرحلة.

جملۂ قضایا کالت عوامل اساسیہ دیکھ آن ویوہ  
نیکہ سہیو، اور ولیم دیکھ لائق و لائق و لائق و لائق  
التجاریہ سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو  
آئی آئی آئی آئی آئی آئی آئی آئی آئی آئی آئی آئی آئی  
تھانہ تھانہ تھانہ تھانہ تھانہ تھانہ تھانہ تھانہ  
اتفاقا اتفاقا اتفاقا اتفاقا اتفاقا اتفاقا اتفاقا  
معدت، معدت، معدت، معدت، معدت، معدت، معدت، معدت،  
نیکہ سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو  
واضاح اقتصادی، اہل آن الفروخ کتال عربی  
و جمیع اقتصادی عربی آن کتال کتال کتال کتال  
سیاسی مہیو آئی التحدید کتال کتال کتال کتال  
الکاتال التجاریہ الدوریہ، ڈانہ لاسیو لاسیو لاسیو  
ونقل سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو سہیو  
آن لائق لائق اقتصادی تھانہ تھانہ تھانہ تھانہ  
تحدیدات المہیو لاسیو لاسیو لاسیو لاسیو لاسیو  
الاسیو لاسیو لاسیو لاسیو لاسیو لاسیو لاسیو لاسیو  
استعمال لاسیو لاسیو لاسیو لاسیو لاسیو لاسیو

[illegible]

تجارتنا مع الدول التي انضمت الى منظمة التجارة  
أيضاً زادت بشكل كبير لأنها لها مخرج من  
صناديقنا تزيد كسبه كثيرًا وتحفزنا وتبني  
موقعنا وتحميها للدول في هذه النقطة.  
يقال ان منظمة التجارة العربية ستكون مئة  
أندب الاستثمارات الأمريكية؟  
والذا لنكون أجندة الاستثمارات العربية  
في البلاد العربية أيضاً يجب ان نعرف في ظل  
دخولنا الى منظمة التجارة العالمية لابد ان نفحص  
الجدول للاستثمارات الانبئية.  
ما هو الذي يتصور عند هذا؟  
بالدروس مطروح البحث في ما يوجد شك  
على ان الاستثمار في منظمة التجارة العالمية  
سكون خطورة تجارة المنتجات ان الدول  
أضطررة هذه النقطة والصاعمة نحن  
يسهل هذه العملية بين الدول العربية.  
ان نحدد ان تجارة تجارة المنتجات ولا في بعض  
المنتجات القوية العربية؟

[illegible]

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	الملف العربي: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

## المنطقة التجارية العربية الحرة والنمو

الكلام مازال كثيرا عن المنطقة التجارية العربية الحرة التي تنوى الدول المعنية انشاءها مستقبلا، والاعمال في هذا الاطار حازت الانساق قليلة بل بنيتمة وخجولة. فالمنطقة التجارية الحرة تعني الغاء الحواجز الجمركية فيما بين الدول الاعضاء وفتح حواجز جمركية واحدة تجاه السلع المستوردة من خارج المنطقة، فاماذا تريد انشاء منطقة عربية حرة، هل نحن جاهزون لها وماهى فوائدها على المواطنين العرب، بل هل يكفى انشاء منطقة كهذه لاحداث نمو اقتصادى قوى، تنبؤ المستقبل صعب ايضا تحليل التجارب المماثلة سهل نسبيا، ومنها يمكننا اقتباس الدروس المفيدة لتجربتنا المستقبلية. ومعالجة الموضوع يبدأ من طرح الاسئلة المهمة الثلاثة: هل تنفع المنطقة الحرة فى وجه دولة الاقتصاد العالمى؟ هل تسهل المنطقة الحرة التبادل التجارى بين الدول الاعضاء من جهة والخارج من جهة اخرى؟ هل تسبب المنطقة الحرة ارتخاها فى اسعار السلع اذ يمكن أن تدفع الدول الاعضاء إلى استيرادها من داخل المنطقة عوضا عن أن تستوردها من الخارج بأسعار أقل؟

### لويس حبيقة

واسهمت اتفاقية المركوسور فى انخفاض التعريفات الجمركية المعتمدة من معدلات مرتفعة إلى اخرى واقعية وذلك نتيجة الغاء التعريفات الداخلية وتحرير التجارة الخارجية، وانخفض معدل التعريف من ٤٤٪ قبل ١٩٩١ إلى ١٤٪ فى الأرجنتين فى منتصف التسعينيات، ومن ٢٩٪ إلى ١٢٪ فى البرازيل، ومن ١٩٪ إلى ٩٪ فى البراجواى ومن ٢٧٪ إلى ١٠٪ فى الأرجواى فى المدة نفسها. وازاد حجم التجارة فيما بين الدول الاعضاء من ١٢٪ من التجارة الخارجية سنة ١٩٩١ إلى ٢٩٪ سنة ١٩٩٤. أما الصادرات فزادت من ١١٪ من المجموع سنة ١٩٩١ إلى ٢٠٪ سنة ١٩٩٦. بالرغم من أن نسبة التبادل التجارى الخارجى انخفضت من المجموع إلا أن هذا التبادل زل بالمطلق مؤكدا على الفوائد التجارية الكبيرة للمنطقة الحرة. ومن ناحية اخرى، تدل الاحصائيات على مساهمة قليلة للمنطقة الحرة وهى استيراد هذه الدول سلع من بعضها البعض لم تكن بنفس جودة السلع الخارجية وربما اقلى سعرا. وتدل الوقائع الاخرى على أن زيادة التبادل التجارى الداخلى حرم هذه الدول من بعض السلع الاجنبية خاصة تلك المتميزة

فلاجابة على هذه الاسئلة لابد من التوجه إلى التجارب الاقتصادية الموجبة كالمسوق الجنوبي المشتركة «المركوسور» Mercosur التي تأسست فى ١٩٩١. وضمت الأرجنتين البرازيل والباراجواى والاوروجواى والتي تشكل القوة الاقتصادية الرابعة فى العالم بعد منطقة شمال امريكا NAFTA والوحدة النقدية الأوروبية واليابان. بدأت الدول الاعضاء فى المركوسور بتخفيض غير إيجابيها الجمركية بدءا من حزيران ١٩٩١ واصبح اليوم ٩٠٪ من التجارة حرة، أى دون تعريفات على أن تشمل القسم الباقى قبل كانون الثاني ٢٠٠٠. أما التعريفات المشتركة تجاه السلع الخارجية المستوردة فكانت نوما من معدل التعريفات الوطنية المعتمدة قبل تأسيس المنطقة الحرة. وتفركت الحرية للدول الاعضاء بتحصيد تعريفات جمركية مختلفة على ٢٠٠ سلعة لم يجهز صانعوها بعد للمنافسة الخارجية المفتوحة بانتظار توصيدها فى السنة للتبلي. ومن بين السلع السيارات واجهزة الكمبيوتر والالكترونيات بمختلف انواعها مما يدل على أن المنطقة الحرة لم تصبح كاملة بعد، أو أن منافعتها لم تكتمل بعد على الدول الاعضاء، وقد ضمنت المركوسور فيها لخيرها دولتي الشيلي وبوليفيا.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

والواضح إن أمريكا اللاتينية لم تقطع جيدا الدروس الآسيوية ، فهي اعتدت لاتقتصاديات حلولا سهلت في تعميق حدة مشاكلها ، بينما رفع الفوائد دعما لسعر الصرف وبمحافظة على الاستثمارات الأجنبية داخلها وبدعم تام من صندوق النقد الدولي ، إلا أن الحل الأفضل لشعوبها كان خفض الفوائد ويزك العملات تتخفف منذ اللحظة الأولى للحفاظ على الاحتياطي النقدي ودعم الصادرات بل أيضا زيادة الطلب الداخلي على السلع الوطنية فلهذا هيأت صندوق النقد هو الحفاظ على الاستثمارات الدولية دعما للنمو العالي الذي يمكن أن يتنافس أحيانا مع نمو الاقتصاديات الوطنية والإقليمية. ويقول البرفسور جيفري ساكس Sachs إن على الدول الأمريكية اللاتينية اعتماد السياسات التالية ، والتي تصلح لمنطقتها أيضا ، وذلك للتخلص من أزمتها:

أولا: تجنب الاقتراض الدولي القصير الامد بما فيها المصرفي ، فالمصارف أصبحت من أسيا وأمريكا اللاتينية عند أول إشارة لازمة . والواقع أن هذه المصارف ذاعت الامرين في الماضي غير البعيد من الاقتراض الدولي غير المدروس ، وبالتالي تتجنب المخاطرة بأموال مودعها.

ثانيا: اعتماد سياسة سعر الصرف الحر تجنبيا لدعم أسعار مصطناعية ، أي لامتلاك الواقع الاقتصادي للدولة. ويقول ساكس أن اعتماد عملة واحدة لأمريكا اللاتينية يمكن أن يخلصها من العديد من مشاكلها ويجنبها مشاكل مستقبلية مماثلة. ولو اعتمدت البرازيل والأرجنتين سياسة سعر الصرف الثابت فيما بين عملتيها وسياسة سعر الصرف الحر تجاه الدولار ، لكأنت انقذت نفسها في رايه منذ زمن.

ثالثا: يجب تنويع الصادرات بحيث ينفذ حجم صادرات المواد الأولية التي تخفض أسعارها عمدا لتقلبات كبيرة. وتحاول دول الكومون منذ ١٩٩١ تنويع صادراتها لتقليل المخاطر المستقبلية وقد نجحت جزئيا حتى الآن . فالتنجاح في القطاع التجاري نتيجة تنفيذ المنطقة الحرة لاينعكس بالضرورة نجاحا ماليا وبالتالي تأثيرا إيجابيا قويا على النمو الاقتصادي العام. فالاقتصاد هو مجموعة أمور متكاملة ومتراصة يجب النظر إليها في الأجزاء والكل .

بدرجة عالية من التكنولوجيا ، وهكذا ينفذ استيراد التكنولوجيا الغربية مما يؤثر سلبا على نسبة النمو الاقتصادي الداخلي. إلا أن دراسة الواقع الاقتصادي بشكل عام يؤكد أن فوائد المنطقة الحرة تفوق كثيرا سلبياتها المصنوعة. فالبيع الاسواق الناتج عن التعاون والتنسيق الاقتصادي يسهم في الاستفادة من وفورات الحجم في كل القطاعات الانتاجية وهذا ما أكدته الاحصائيات. كما أن الانخراط التدريجي للمركوسور كمجموعة في الاقتصاد العالمي سيسهم في زيادة فوائد التجارة الحرة على الاقتصاديات الوطنية.

ويحسن الاقتصاديين عنما يميزون بين مايجري في الاسواق الحقيقية وتلك المالية. وبالرغم من الانكسارات الإيجابية التجارية للمنطقة الحرة إلا أن القطاع المالي في دول الكومون لم يعزف نفس الزدهار أو على الأقل لم يستفد من المنطقة الحرة بالدرجة نفسها. وفي الواقع واجهت أمريكا اللاتينية ثلاثة تحديات بعد الامة الآسيوية: انخفاض أسعار المواد الأولية ، مساوئ أسعار صرف مرتفعة تجاه الدولار الأمريكي ، زيادة الدين الخارجي المصرفية. وقد بلغت الديون المصرفية الدولية للمجموعة لدول القارة ٢٦ مليار دولار سنة ١٩٩٧ وسُمحت منها ١٠ مليارات دولار سنة ١٩٩٨ ، مما يدل على خطورة هذه السحوبات الكبيرة وإمكان تأثيرها السلبى على الاقتصاديات الوطنية. فعندما حاولت هذه المصارف تقليص ديونها نتيجة الأوضاع الاقتصادية العامة

بدأت الاقتصاديات الأمريكية اللاتينية بالتراجع كما حدث مع دولة البهنو. ونذكرنا هذا الواقع بدول شرق أسيا عندما التزعت المصارف الدولية ٢٧٥ مليار دولار لخمس دول في لندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند، بينها ١٧٥ مليار قصيرة الأجل مما تسبب لها بالظهور بصرمة عليها وبالإسهام في الانحدار المالي الخطير لهذه الدول.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

د. سليمان المنذرى

# منطقة التجارة الحرة العربية هاجس أم ارتياح

مازالت منطقة التجارة الحرة العربية فى المرحلة الجنينية من حملها الحفيف للسنة الثالثة فى رحم العمل الاقتصادى العربى المشترك. فهل ستشهد فى نهاية المطاف ولادة طبيعية ميسرة، أم خشيئنا عليها من ولادة مستمرة تهدد حياة الأم والجنين، ولدينا من الأسباب ما يبرر هذه الخشية، على الرغم مما أعرب عنه وزراء المال والاقتصاد العرب من ارتياح للتقدم المحرز فى سبيل استكمال المنطقة.

ففى اجتماعهم الدورى الذى استضافته العاصمة السورية دمشق خلال الفترة ١٦-١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠ ناقش الوزراء معور أعمال الدورة (١٦) وبندها الدائم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. التى أصبح لها أليات عمل وبرنامج تنفيذى منذ أن اتفق العرب على إقامتها عام ١٩٩٨ وفى مراحل متدرجة وعلى مدى عشر سنوات تنتهى مطلع عام ٢٠٠٧. وفى هذه الدورة الأخيرة أكد المجلس الوزارى موقفه مجدداً من إنشاء المنطقة ووصفها بالبيئة الأولى فى إنشاء التكتل الاقتصادى العربى، وأنها خير وسيلة لحماية المصالح الاقتصادية العليا للدول العربية. ونلاحظ فى البداية أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى أعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز فى ضوء ما اتخذته الدول العربية من إجراءات لتحرير التجارة البينية، وارتياحه لسير أعمال اللجنتين المكلفتين بمتابعة تنفيذ المنطقة (وهما لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية). كما أكد المجلس على أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن يتم إلا من خلال التزام جميع الدول العربية أعضاء المنطقة بقراراته المتعلقة بها خاصة تلك المتعلقة بالاستثناءات. كذلك فإن التحرير الشامل لتجارة العربية لن يتم فقط بإزالة التعريفة الجمركية وإنما بالانضمام بإزالة جميع القيود غير الجمركية، الإدارية والنقدية والكمية. بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفقاً لما نصت عليه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذى.



الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان الخلى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

ورغم اوتياح السادة الوزراء، الذى نرجو ألا يكون ذلك لفرقا فى التنازلات فإن القرار الذى اتخذوه انفا يحل عددا من الاشارات التى تحول هذا «الارتياح» إلى قلق مشروع لدى الاقتصاديين العرب على مصير منطقة التجارة الحرة ومخاوف قائمة من إجهاض الجينين وهو فى عامه الثالث. فالمجلس يشير بحق إلى القيود والعقوبات التى تعترض إنشاء المنطقة وأنه يتطلب لازلتها التعامل معها بشافية - (مصطلح جديد دخل قاموس العمل الاقتصادى العربى للمشتركا) - تأمة ووضوح وتعاون الأطراف المعنية (أى توزيع المسئولية) بين الحكومات والقطاع الخاص واللجان المختصة للمنطقة) للتعرف عليها وازلتها بشكل يؤمن للمصالح الاقتصادية لجميع الأطراف فى المنطقة (حسب تعبير المجلس بقراره رقم ١٣٩٨).

ومن خلال الخبرات المتراكمة، وأكى لا ننسى، فإن هذه القيود التى تولجها منطقة للتجارة العربية الحرة هى ذات القيود والعقوبات التى أجهضت التجارة الأولى لمنطقة للتجارة الحرة (١٩٧١) بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. فهل نتعلم من تجاربنا أم نستمر فى العمل بقاعدة

التجربة والخطأ كما كان عليه الحال قبل ثلاث عقود مضت، والعالم من حولنا يسابق الزمن؟ سنحاول فى هذا التقرير الموجز إبراز المؤشرات المتعلقة بتطور تحرير التجارة العربية وعقبات التطبيق لاسيما الاستثناءات التى تشكل أخطر العقبات التى تواجه تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة، وتهدد بإفشال المشروع وإفراغه من محتواه فى نهاية المطاف

### تطور تحرير التجارة العربية البيئية

تشير أحدث الدراسات التى أعتمتها الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول أن مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٤ دولة حتى الآن) تشكل سوقا تجارية واسعة، حيث تصل قيمة تجارتها الخارجية لسنة ١٩٩٩ نحو ٢٩٠ مليار دولار أمريكى، حيث قدرت صادراتها بنحو ١٤٨ مليار دولار، ووارداتها إلى ١٤٠ مليار دولار. بيد أن فإسة الإدارة

الاقتصادية لا تشير إلى حجم أو نسبة التجارة العربية البيئية، ولكنها تنهب فى بحث تفصيل نمو للتجارة العربية مع العالم الخارجى استجرادا وتصديرا. ثم تشير الدراسة إلى الأهمية النسبية لدول المنطقة فى التجارة العربية البيئية التى تبلغ فى حدود ٩٥٪ (أى أن الدول غير الأعضاء فى المنطقة تمثل ٥٪ فقط من للتجارة البيئية، وهذه الدول هى الصين والصومال والسودان والجزائر وموريتانيا وجيبوتى وفلسطين وجزر القمر). وتعتبر منطقة التجارة العربية الحرة سوقا تصديرية مهمة لعدد من الدول العربية وتزداد أهميتها بشكل مطرد لعدد آخر من الدول الأعضاء، فهى تشكل سوقا مهمة لكل من الأردن والبحرين ولبنان وسوريا بنسب تتفوق ٢٠٪ من صادراتها المالية وتزداد الأهمية النسبية لمنطقة التجارة الحرة العربية كسوق تصديرية للدول الأعضاء فيها، إذ أن هناك أحد عشر دولة عربية تمثل السوق التصديرية للمنطقة أكثر من نسبة ١٠٪ من السوق العالمية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنزرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

### إجراءات التنفيذ:

تشير دراسة الإدارة الاقتصادية أن الصورة الواقعية لدى التزلم الدول الأعضاء فى المنطقة لازالت غير متجانسة ومن ثم فإن تقريرها عن التنفيذ والمتابعة والأجراءات المتخذة من قبل الدول العربية يظهر جزءا من الواقع العملى وفى حدود ما تقدمه الدول من بيانات. وتطالب الإدارة المذكورة إلى تعاون أكثر وضوحا وشفافية من قبل الدول الأعضاء وإلى إجراء اتصالات مباشرة مع الهيئات الاقتصادية المتعاملة مع منطقة التجارة العربية الحرة داخل الدول العربية الأعضاء فيها وخاصة على مستوى القطاع الخاص التعامل المباشر مع الاعفاات والامتيازات والاستثناءات والإجراءات لاتمام عمليات الاستيراد والتصدير والضمان والرقابة والتفتيش والنقل والشحن وإجراءات التخفيض الجمركى والترانزيت

وتكاليف التخزين والضرائب واليات فرضها وأساليب تطبيقها والجهات التى تؤول إليها ويتضمن تقرير المتابعة من إجراءات التنفيذ المحاور التالية:

#### ١ - التخفيضات المستوى المتدرج

بنسبة ١٠٪ : أصبحت النسبة التاركمية للتخفيض المتدرج ٣٠٪ من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وقد أبلغت بعض الدول عن تطبيق نسب التخفيض للسنة الثالثة بنسبة ١٠٪ والتي يتطلب منها اتخاذ إجراء سنوى للتخفيض بهذه النسبة (مثل الأردن والعراق) أما باقى الدول العربية فلا تحتاج مثل هذا الإجراء السنوى.

٢ - هياكل التعريفات الجمركية أودعت جميع الدول الأعضاء مياكل تعرفاتها الجمركية لدى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية. ويلاحظ أن مياكل التعريفات لكل من سوريا والعراق لازال وفق نظام تعرفات بروكسل وليس وفق النظام المنسق علما نص على ذلك البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية. ومن الأمية أن تبادر الدولتان سوريا والعراق إلى العمل بالنظام المنسق حتى تكون مسميات السلع وتصنيفاتها موحدة ما بين الدول العربية.

٣ - للوزامة الزراعية التزمت الدول العربية أعضاء المنطقة بالوزامة الزراعية العربية. وقد طلبت الدول العربية انحال تعديل على رزنامتها الزراعية وفق الضوابط التى اقترحتها لجنة التنفيذ والمتابعة. وقد تم تعميم الرزنامة العربية لعام ٢٠٠٠ على جميع الدول العربية الأعضاء للأخذ بها. علما بأن قواعد الرزنامة الزراعية العربية قد عدلت مواسم الإنتاج بفترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر وأن يقتصر الاستثناء الخاص بالرزنامة الزراعية على وقف التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية خلال فترة الواسم وعدم اللجوء إلى استخدام المنح فى التعامل التجارى بين الدول العربية. ويلاحظ أن بعض الدول الأعضاء تعرضت منع استيراد السلع الزراعية طوال العام وليس كما جددته الرزنامة بسنة أشهر وكما اقتره المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان الخنري
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادية "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

٤ - نقاط الاتصال المتابعة وتنفذ منطقة التجارة الحرة العربية : تمثل نقاط الاتصال همزة الوصل بين القطاع الخاص والجهات الرسمية المستقلة عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية في الدول الأعضاء كما تساعد على الرد على أي استفسارات تتعلق بالتنفيذ عن باقي الدول العربية الأعضاء وكذلك توفير البيانات والمعلومات عن الامتيازات والاعفاءات التي تتيجها الدول العربية الأعضاء في المنطقة وبيانات الأسواق التي تساعد القطاع الخاص على الاستفادة مما تتيج له المنطقة من مزايا مالية وتسويقية وضريبية. وفي مجال التنفيذ أبلغت الدول العربية الأعضاء بالجهات المختصة لديها كنقاط للاتصال وأعدت الإدارة الاقتصادية في الجامعة ندولاً بذلك تم توزيعه على الجهات المعنية للاستفادة منه .

٥ - تطبيق الاستثناءات : هناك ست دول عربية حصلت على استثناءات على عدد من سلعها من التخفيض التدريجي السعري بنسبة ٢١٠٪ على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للمعروضة عند الاستيراد. وهذه الدول هي الأردن وإثيوبيا وسوريا ومصر وليثان والمغرب. وهذه الأخيرة لم تبلغ الإدارة الاقتصادية بإجراءاتها للتخفيض. والمطلوب من الدول المذكورة المستفيدة من الاستثناءات تقديم تقرير سنوي عن توظيفها وأوضاعها الاقتصادية لطب الاستثناء

وفيما إذا كانت هذه الظروف لازالت قائمة لديها مما يستوجب الاستمرار في تطبيق

الاستثناء. وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو أن أيأ من هذه الدول لم تستجب للقرار.

٦ - التقارير الدورية: يلص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية على أن تقدم الدول الأعضاء تقريرها حول المتابعة والتتفيذ دوريا وكل ثلاثة اشهر وأن تتضمن هذه التقارير بيانات عن مدى التقدم الحز في تطبيق البرنامج التنفيذي والعقبات والمشاكل التي تواجهها الدول وفعاليتها الاقتصادية من عقبات ومشاكل خلال عملية التطبيق. كما تقدم الجهات المعنية في الدول العربية مقترحاتها بشأن معالجة تلك المشاكل. وتشير مذكرة الإدارة الاقتصادية إلى أن الدول العربية تناقصت عن تقديم تقاريرها الدورية حول المتابعة والتنفيذ باستثناء دولة عربية واحدة هي الكويت.

٧ - القواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية : تمثل قواعد المنشأ الأساس الذي يتم اعتماده لتبادل الاعفاءات والامتيازات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية والتي في حال توفرها لسلعة معينة تلخذ شهادة منشأ وطنية على أساسها. كما تمثل قواعد المنشأ المرجعية الفنية لمعالجة حالات الدعم والأغراق وأمثال وجود مثل هذه الحالات. وتوفر قواعد المنشأ التفصيلية للسلع الصناعية والزراعية الضمان العملي لمتعة السلع العربية المنشأ بالاعفاءات والامتيازات التي تتيجها منطقة التجارة الحرة العربية وتحول دون انسيابها إلى سلع أجنبية خلال عمليات بسيطة وإعادة تصديرها من جديد إلى الأسواق العربية.

ويلاحظ أن للجنة العربية للتنمية للصناعية والتعدين قد أنجزت مشروعها لقواعد المنشأ وتجري دراسته حاليا تمهيدا لمناقشته في اجتماع لجنة قواعد المنشأ التي تنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا الغرض.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنارى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

## عقبات التطبيق

تتجسد الاستفسارات والشكاوى التي يقدمها القطاع الخاص العربى للمشاكل التي ترد على عمليات التطبيق لمنطقة التجارة الحرة، وهذه الشكاوى التي تتلقاها الإدارة الاقتصادية كإمانة فنية، تعتبر ظاهرة صحيحة تعبر عن اهتمام القطاع الخاص والجهات الرسمية بجوانب تطبيق للنقطة، ومعظم هذه الاستفسارات عن المعوقات التي تواجه التطبيق سببها إما نقص الشفافية ونقص المعلومات أو من إعادة التقييم لأغراض تطبيق الرسم الجمركى.

١ - نقص الشفافية وشرح المعلومات : تشير مذكره الإدارة الاقتصادية حول تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة إلى أن أكثر المعوقات أمام التطبيق هو عدم تزويد الأمانة العامة بالبيانات والوثائق والإجراءات التلغيفية المنخفضة من قبل الدول العربية الأعضاء وللأسف يتفقد الالتزامات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة. فالدول الأعضاء ملزمة بتزويد الإدارة الاقتصادية بأى مستندات على سياساتها التجارية والمالية والاقتصادية، والتي يكون لها تأثير على عملية تطبيق للنقطة. وتشكى الأمانة الفنية من عدم قيام الدول بشكل رسمى بتزويدها بكل ما يطرأ من تغييرات سواء من خلال نقاط الاتصال أو من خلال المندوبين الدائمة. ومن القضايا للشارع فى التطبيق ما يتعلق بالإجراءات الحدودية والتخليص

الجمركى والتفتيش أو عدم السماح بدخول مبلغ مستحقة من دول عربية عضو بمنطقة التجارة الحرة أو مشاكل تتعلق بتطبيق شهادات المنشأ، وهناك أيضا البيانات الاحصائية التي تحتاجها الأمانة الفنية فى دراساتها عن تطور منطقة التجارة الحرة وتأثيرها على الاقتصادات العربية وبيان المكاسب والخسائر من عملية الانضمام للمنطقة وتحديد أثر الاستقطابات على المبادلات التجارية العربية البينية. ورغم قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالحث على تزويد الإدارة الاقتصادية بالبيانات والاحصاءات والمعلومات والتقارير الدورية، إلا أن استجابة الدول لذلك محدودة.

٢ - إعادة التقييم الجمركى : يعتبر إعادة التقييم الجمركى أحد المعوقات التي تعترض تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية. وتتم إعادة التقييم ليس فقط عن التصنف فى تحديد القيمة الخاصة للرسم الجمركى على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء. وإنما تنجم أيضا عن تطبيق إعادة السلع العربية المستوردة من دولة عربية عضو، بينما تؤخذ قيمة الفاتورة على ذات السلعة المستوردة من دول أخرى غير عربية، مما يخلق نوعا من التمييز ضد السلعة المستوردة من قدرتها التنافسية أمام السلع الأجنبية التي لا يشق عليها إعادة التقييم. وتشير مذكره الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة إلى حالات أخرى يتم فيها أحداث تغيير فى قواعد إعادة التقييم لزيادة قيمة الرسم الجمركى المحصل على السلعة المستوردة، كمن يتم رفع السعر المرجعى لحساب الرسم الجمركى من أجل مراجعتها حالات معينة كشبهة الاتفاقيات مثلا، ويكون عادة السبب الحقيقى وراء ذلك توفير قدر أعلى من الحماية الجمركية للسلع المنتجة محليا تحت ضغط أصحاب المصالح الاقتصادية للشركات المنتجة والتي تزعجتها فى ظل نظم الحماية

الجمركية. ويعتبر مثل هذه التعديلات فى قواعد لحساب القيمة لأغراض الرسم الجمركى مخالفة لأحكام البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية حيث يترتب عليها تعديل غير مباشر فى الرسم الجمركى المطبق على السلع العربية. ولصالح هذه الإجراءات التي تشكل تعايلا على تطبيق النقطة، تقترح الأمانة الفنية اقرار قيمة فاتورة المستورد، فى المعاملات التجارية بين الدول العربية الأعضاء. ويمكن للدول هذه أن تتبادل فيما بينها اسماء السلع المتبادلة بطرق مباشر أو من خلال الأمانة الفنية حتى يمكن تلافى قضايا التلاعب بالأسعار والحد من امكانات التهريب الضريبى عن دفع الرسوم الجمركية المستحقة. تلك أهم الأفكار التي طرحتها الأمانة الفنية لمنطقة التجارة العربية على المجلس الوزارى الذى عقد ببيت الاخيرة بمصر فى سبتمبر الماضى.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادية مجلة*	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

ولما في ختام هذا التقرير وقفه تامل نسجل من خلالها رؤيتنا لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية وأحياء مشاريع لتكامل الاقتصادى العربى وتميز لباك في هذا الوقت الذى تشتتد فيه الهجمة الاستعمارية والصهيونية على الأمة العربية.

لقد حرص مؤثر القمة العربية بالقاهرة ١٩٩٦ بعد موافقته على إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية على نعمتها بالكبرى. وهذا الوصف بعد دليلا على الأهمية الاستراتيجية التى أولها أصحاب القرار السياسى لقامة المنطقة لتشمل كل الدول العربية من جهة واعتبارها حجر الزاوية فى إقامة للتكتل الاقتصادى العربى.

وتؤكد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تبذل هامها الرابع، ويكشف التطبيق للبرنامج التفضيلى عن كثير من المشاكل والعقبات التى تستدعى أمعان النظر وأعمال الفكر لإيجاد الحلول السريعة لها وهذا يتطلب وفقا لرؤيتنا ما يلى:

١- العمل على إنشاء امانة مسئلة ماليا وإداريا للأشغال على إنشاء المنطقة ومن ثم السوق المشتركة، من خلال دمج الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول و امانة مجلس الوحدة الاقتصادية فى جهاز واحد يتولى المسئولية الفنية والمتابعة وتطعيمه بالخبراء والإطارات الفنية الجيدة فى كل التخصصات. أن هذا المقترح من شأنه - وسبق لى طرحه فى كتابى الأخير السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة - أن يؤدى إلى وضع حد للابوابجية فى العمل الاقتصادى العربى المشترك، كما يحرر هذا العمل من بيروقراطية وتضى مستوى الأداء فى جامعة الدول العربية.

٢- إنشاء شبكة لمعلومات التجارية التى تساهم على التراجع إنشائها أكثر من عشرين عاما دون أن ترى النور وتغذيها بأحدث البيانات عن السلع العربية ومواصفاتها وأسعارها، ويكمل ما يطرأ من تغيير على السياسات التجارية والاقتصادية والمالية العربية.

٣- إنشاء مكاتب تنسيق ومتابعة مسئلة فى العواصم العربية يتولى إدارتها القطاع الخاص ترتبط بالإمانة العامة للمنطقة وتضع خدماتها أمام رجال الأعمال العرب بكلفة معقولة.

٤- الإسراع باعتماد شهادة المنشأ العربية وتقييم العمل بها.

٥- إحياء قرار وزراء التجارة العرب عام ١٩٨٧ بإقامة معرض دولى للمنتجات العربية يقام سنويا لتسويق المستوردين والمواطنين العرب بمسئولى الإنتاج العربى ومواصفاته وتنشيع عقد الصفقات التجارية على هامشه، وكان المعرض الأول والبنيم قد اقيم فى الرياض فى شهر فبراير عام ١٩٨٧ ولم يتخذ صفة الدورية رغم القرار الوزارى المذكور.

٦- تقليل قيود السفر والإقامة أمام رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

٧- تسهيل وتحديث الإجراءات الإدارية والجمركية والمصرفية والحد من سطوة البيروقراطية العربية التى تحصل للنصيب الأوفر من إفسال المشاريع للتكاملية فى الدول العربى.

٨- تكوين جماعات ضغط عربية من الجمعيات الاقتصادية والمهنية والأحزاب والقوى الوطنية لتفعيل مشاريع التكامل الاقتصادى العربى وخلق رأى عام عربى مؤثر فى هذا الاتجاه.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة الحرة
المصطلح :	الأحرام المالية
اسم كاتب المقال :	الجزيرة
رقم العدد :	٣٤٨٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١١

## مصر أحدث بزمام المبادرة

# تحرير تجارة الخدمات.. والتعاون العربي المشترك

بعد تسديدة تحرير تجارة الخدمات من اتفاقية الـ (تي سي بي) لسنة ٢٠٠٠، كثير من مثل تحرير التجارة العالمية وتولى مصر هذه القضية الهامة من أجل أن تأخذ على الاقتصاد القومي، كما أنها تعمل على تفعيل التعاون العربي من خلال تحرير هذه التجارة خاصة في النقل وعلى هذا الأساس يهدف وزارة النقل خطوات جادة على تحرير تجارة الخدمات في مجال النقل وذلك لأوجه التغيرات الدولية في هذا الشأن.

الذين يحمل النشاكل الاجريبية في ظل الامور كذا فمكتور عبد القادر لثلاثين مستشار النفا العربية قنتية الازرية ان حده النشاكل ايا تمكساشيا على كذا كذا النقل ووالتي على تصدير قية لياشيا على قية كذا على قية كذا القية الحارحية يسهل النقل البري على التجارة البينية على الدول العربية الامر الذي يلقى بدوره في مكناسه سة كذا قية قنتية وياها حجم التركة للبرية على النقل ووليا ع سة كذا لبرية وياها لستة كذا قية كذا

والمثل في هذا الشأن...  
الذين يحمل النشاكل الاجريبية في ظل الامور كذا فمكتور عبد القادر لثلاثين مستشار النفا العربية قنتية الازرية ان حده النشاكل ايا تمكساشيا على كذا كذا النقل ووالتي على تصدير قية لياشيا على قية كذا على قية كذا القية الحارحية يسهل النقل البري على التجارة البينية على الدول العربية الامر الذي يلقى بدوره في مكناسه سة كذا قية قنتية وياها حجم التركة للبرية على النقل ووليا ع سة كذا لبرية وياها لستة كذا قية كذا

الذين يحمل النشاكل الاجريبية في ظل الامور كذا فمكتور عبد القادر لثلاثين مستشار النفا العربية قنتية الازرية ان حده النشاكل ايا تمكساشيا على كذا كذا النقل ووالتي على تصدير قية لياشيا على قية كذا على قية كذا القية الحارحية يسهل النقل البري على التجارة البينية على الدول العربية الامر الذي يلقى بدوره في مكناسه سة كذا قية قنتية وياها حجم التركة للبرية على النقل ووليا ع سة كذا لبرية وياها لستة كذا قية كذا

الذين يحمل النشاكل الاجريبية في ظل الامور كذا فمكتور عبد القادر لثلاثين مستشار النفا العربية قنتية الازرية ان حده النشاكل ايا تمكساشيا على كذا كذا النقل ووالتي على تصدير قية لياشيا على قية كذا على قية كذا القية الحارحية يسهل النقل البري على التجارة البينية على الدول العربية الامر الذي يلقى بدوره في مكناسه سة كذا قية قنتية وياها حجم التركة للبرية على النقل ووليا ع سة كذا لبرية وياها لستة كذا قية كذا

الذين يحمل النشاكل الاجريبية في ظل الامور كذا فمكتور عبد القادر لثلاثين مستشار النفا العربية قنتية الازرية ان حده النشاكل ايا تمكساشيا على كذا كذا النقل ووالتي على تصدير قية لياشيا على قية كذا على قية كذا القية الحارحية يسهل النقل البري على التجارة البينية على الدول العربية الامر الذي يلقى بدوره في مكناسه سة كذا قية قنتية وياها حجم التركة للبرية على النقل ووليا ع سة كذا لبرية وياها لستة كذا قية كذا

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	٤٦٦١٥
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٣

**سبب القيود وطول الفترة المقررة للإعفاء الجمركي**

**مناطق التجارة الحرة بين مصر والدول العربية.. هل تفقد فاعليتها؟**

الإعفاءات الجمركية لم تعد ميزة.. ومطلوب مزايا تفضيلية أخرى

## بحث عن الخطأ

أما السيد جمال الناصر نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المسلمين بدمشق، فيصفه المصباحة الإسلامية على أنها «محاولة عراقيل للثقل التجاري التي تثيرت من مسرور والأرباب ويولد أنه من الواضح أن السيد الرئيس لم يوافق على هذا الشكل من الأرباب والتعديلات التي تثيرها الأجهزة التنظيمية ذات القدر المحدود وبالتالي التي لا تثير الأذى بل تخلق غير مصلحة ولأنه في النقاش الأخير يوضح ويؤكد حقيقة فإذا كان الأردن مثلاً ينتج منتجات زراعية أرخص مما تفتقره مصر فلا بد أن أراجع اقتصادنا ونبحث من هنا فصاعداً».

استعملته لإقامة مشروعات مشتركة للعلم والصناعة في العقدة الأولى لمطابقة صياغة مع ما كان السائد آنذاك من التصديق على المعاهدة الثانية ثم التصديق مباشرة من الأمم المتحدة بعد الصياغة مع سوء في العمل المتصنع والصانع والخاص في العمل المتصنعين على أربع صياغات المتبعة في عمل الأمم المتحدة الأمريكية على أن تفضي لنموذج العمل الذي عليه أمريكا على التفاوض المصيري للخاصين مع المركز في عمل تلك الدولة المتصنعين على أن تفضي لنموذج العمل والعقيدة والموقف بحيث يتم بما فيه الصياغة الأولى على وجه الخصوص بعض عمليات التصنيع بغير إشراك دول التصنيع في الأولى وتصنيع الأولى للحد من تطبيق ذلك في مسألة الألات الخاصة بأعضائها من الولايات المتحدة تستورد الأولى من التصنيع الأولى وأوروبا بما يعادل نحو 4 مليارات دولار

من العام الأول وتصبح ٥٠% العام القادم بينما المنطقة العربية الكبرى ستكون ٢٠% كما تقسم الاتفاقية الثانية بالوصول للأمداء الكامل على مدى ٧ سنوات من التوزيع بينما في المنطقة الكبرى في مدى ١٠ سنوات كما أن الاستثناءات في الاتفاقية الثانية نحو ٢٠ مبلغ فقط منها المركبات والعموم وغير ذلك بينما الاستثناءات في المنطقة الكبرى عشرة تمثل في مئات المليون

وهذا اتفاقيات أخرى مع لبنان  
وترس والمغرب والبحرين وحتى يكون  
لها الساطية الطرية فإن ذلك يتحقق  
والعمل على تحسين الاستثمارات التي  
التي عدد يمكن مع الاسراع بالهبة  
الفرصة للفرس لإعفاء كمال  
وسمكون هذا الهدف موضوعا للاجتماع  
الذي يفتقد وزير الاقتصاد المصري مع  
الوزراء المعنيين بهذه الدول في الفترة  
الآتية

ولكن هذا لا يمنع كما يقول الدكتور سليمان من ضرورة التمسك للمعوقات التي تقفل من عاطية هذه الاتفاقيات وعلى سبيل المثال في الاتفاقية مع الأردن يجب العمل على تخفيف إجراءات مرور السلع للمواني خاصة لن تلك مشروعا مصريا لتجويد اجرامات الفصل اقرالى في لوائح والمرص على تحديد الواصفات القياسية للسلع

وتحسين خدمات النقل بتوفير مهابا  
للشحن على محور الطبراز وتحسين  
خدمات الجسر العربي للملاحة بدراسة  
بشركاء أخرى مع تخفيض تكلفة

وهذا يشير الدكتور علي سليمان الي  
ان زيادة معدلات التبادل التجاري ترتبط  
ايضا بتشجيع الاستثمار المشترك لأن  
الاستثمار يشجع التجارة وهذا هو مصدر  
العلاقات العربية مع الزمير على تجارة  
الخدمات مثل التلحين والسياحة والبنوك  
والنقل فإن أمريكا تقود العالم بتجارة  
الخدمات.

الانقليمي مثل الشراكة الأروبية فإن المغرب وتونس والأردن قد وقعا بالفعل على هذه الاتفاقيات كما أن مصر على وشك التوقيع فيكون من السهل على هذه الدول الأربع إنشاء الجمارك فيما بينهم وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات الثنائية يمكن أن تخدم تلك الدول حتى مع إبرام اتفاقيات دولية مع الشراكة.

[illegible][illegible]

الاقتصاديات العربية كشفت النقاب عن كثير من هذه المشاكل التي اكتشفت تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر والأردن ومن بينها عدم وجود مستشفيات الصحر الزراعي والصحي بميتاء نويبع وطول فستورات انظار الشاحنات احسن فحص للمعدات بالاضافة واليوم نواصل طرح هذه القضية.

في البداية يرى الدكتور علي سليمان وكيل أول وزارة التجارة الدولية أنه من حسن الحظ أن الاتفاقية مع الأردن تعتبر من أحدث الاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها وبالتالي فإن امتيازات الجمركية الترويجية التي تنبئها تسبق امتيازات المنطقة الحرة العربية الكبرى فقد بدأت بتخفيض ٧٠٪ من الجمارك

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموقف الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة الحرة
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	أحمد عصمت
رقم العدد :	٤١٦١٥
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٣

يمكن شاولياً بتخفيضات حمركية ترويجية في الاتفاقية المصرية - التونسية إلى أن تصل إلى صفر جمادى. ويشير لليلة إلى أنه من خلال التقييم العملي للاتفاقية مع تونس نجد أنها قد نجحت بشكل فعال ومؤثر حيث زاد التبادل التجاري العام الحالي مع تونس بنسبة ٢٢٠٪ ويتوقع أن يصل حجم التبادل نهاية العام الحالي إلى ١٠٠ مليون دولار.

ويضيف أن هذه الاتفاقية تخدم الاقتصاد الليبي لأنها تساهم في انتاج النفط بعدما حوّل بصره إلى الاعتمادات الأمريكية طبق إلى السلع التي لا تنتج في ليبيا الأخرى.

يحول ما يقل من القروض اليونانية التي تقلل من إلماعية هذه الاتفاقية للتشغيل ويقرضها لليلة بعدة فئات أن هذه الشكاوى مبالغ فيها فالتسوية التي من شأنها ضمانات تتفق بمبدأ ديمقراطية بين الجانبين ولا تثار مشاكل بخطر التوازن الأخرى والفرص والانتخابات التي حشدتها الاتفاقية سواء فيما يتعلق بشايات النشأ التي يجب أن يكون مصدراً عليها - وفقاً للاتفاقية - من الهيئات المعنية المحددة في الاتفاقية أو ما يتعلق بآلية إجراءات لتقريب.

إلا أن هذا إذا أردنا الوصول مثل هذه الاتفاقية فإن يبقى لليلة بغير بان تخفيضات الرسوم الجمركية أن تكون هي الميزة المباشرة مستقبلاً وأن تصبح ميزة أساسية خاصة أو علماً له اعتباراً من العام ٢٠٠٢ فإن السلع الأوروبية ستستغل لنزول بدون رسوم جمركية لذلك لا بد أن نجتمع من مزاياء لتفضيلية المصرية تدعم من التجارة التنافسية للسلع المصرية والتونسية في الأسواق التونسية والمصرية ومن ضمن هذه المزايا التي ستطالب بها في الانضمام للقيام للجنة العليا المشتركة مثل معاملة منتجات كل من البلدين معاملة الانتاج المحلي مثل الأعضاء من رسوم التفضيل كما يجب على الجانبين التفكير بأسلوب آخر وهو أن يبدأ الجانبان المصري والتونسي التفاوض من جديد للتعامل في الترويجية الاقتصادية مشتركة لعدد زينة وأشرطة لإرضاء السويدي على مدى فترة زمنية معينة ١٠ سنوات مثلاً من خلال برنامج تخطيطي اقتصادي يلتزم البلدان بالسعي عليه ليتبين بأن يكون البلدان سوقاً واحدة.

لماذا استلزام المركبات؟

إلا أن الطيور المصرية للهتس عائل جزائري عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين ومجلس إدارة اللغتي المصرية للاستشارات الجوية أن مشقة الاتفاقية الثالثة هي تعدد السلع التي يتم استيرادها من الإمارات الجمركية عند التبادل التجاري مما يستلزم ضرورة التقليل من دائرة هذه الاستلزامات وإلى سبيل المثال السيارات والمنتجات والمواد التي يتم استيرادها ضمن السلع التي لا تخضع للأعباءات الجمركية في معظم الاتفاقيات الثنائية بين مصر والبلد العربية وهذا خطأ كبير لأن مصر لديها إنتاج مقيم من هذه المركبات سواء على مستوى شركة الترخيص لشركات السيارات أو على مستوى قطاع الخواص ويجب العمل على إدراج هذه المركبات ضمن السلع المسموح بتداولها وإعطائها جمركية كلية أو جزئية خاصة أن هذه المركبات لا تشكل منافسة للإنتاج المحلي وهذه الدول العربية التي تربط بها مناطق تجارية حرة.

وإلى السبيل في رفع الترخيص يرفع إلى إيمان هذه الدول بالاعتماد على المركبات بشكل كبير في تمويل رسوم جمركية بدولي هذه الدول أن ألعاما سيؤدي لتقليل حصة هذه المركبات وذلك يجب عليها التفاوض على إضافة المركبات لقوائم الاتفاقيات الجمركية المتبادلة ويرى الكاتبون جزائري أن هناك صناعات مصرية لا تحظى بحدود ترويجية ومكشاة أن تكون شتاً لا جودة للتبادل التجاري مع العالم العربي مثل صناعات الحديد والصلب والمنسوجات الجلدية والالبان.

تجربة تونس

إلا أن يسلتي لليلة رئيس الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري التونسي ويقر بأن الاتفاقية متخلة لتجارة الحرة الكبرى قد سبقت في إتمامها الجمركية عام ٢٠٠١ بعض الاتفاقية الثانية مثل الاتفاقية المصرية - التونسية المشتركة من ناحية التسمية للسلع ولكن الاتفاقية الثانية تطبق من ناحية كلفة القوائم السلوية إضافة لخصخصة المصنع الكبرى مما يؤدي لتقريبها من مسؤوليات بينما تلك السلع المستثناة في اتفاقية التجارة العربية



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي من منظمة التجارة الحرة
المصدر :	الشرق الأوسط
العدد :	رقم العدد : ٨٠٢٣
التاريخ :	٢٠٠٠/١١/١٥
الجهة :	اسم كاتب المقال : الجريدة

## مجلس الوحدة الاقتصادية العربي يحث على إزالة القيود غير الجمركية تهديد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية

القاهرة: الشرق الأوسط

انفرد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمحاكم بعض الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية لتعليق القيود غير الجمركية والقيود ذات الأثر الاقتصادي وتطبيق شهادة المنشأ العربية وقوائم السلع السلبية المستندة من إعفاء الرسوم الجمركية محدداً من أن الموقوفات الرئيسية التي اعتبرت التقييد الأدنى للبرنامج الزمني لمنطقة التجارة العربية الحرة الملتحق عليها ما زالت قائمة رغم صدور القرارات المتكررة من الجامعة العربية في هذا الصدد. وأوضح المجلس في تقرير أعدته تناولت بشكل مفصل منطقة التجارة الحرة العربية أن قائمة الموقوفات تضم القيود غير الجمركية التي لم تتخذها بعض الدول العربية بالقرارات التي صدرت لتبسيطها فضلاً عن تجاهل وضع آلية محددة لتفعيل التقييم حيث لم يلتزم بمطالبة الدول العربية بالالتزام. وتشمل الموقوفات التي أوردتها التقارير الرسوم والضرائب ذات الأثر الاقتصادي والمراجعة السنوية للمسابقات التجارية التي يطرح فيها تقرير دوري لتقييمها الدول العربية عن سياساتها التجارية والاقتصادية التي يكون لها علاقة بتطبيق منطقة التجارة الحرة.

مشيراً إلى أن معاملة متفحرات المناطق الحرة الداخلية لإزالة موقفاً رئيسياً أمام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، عرغم القرارات المتتالية إلا أنه لم يتم الانتهاء بعد من تبسيطها وتحتاج مزيد من الوقت وتغيير الموارد المالية اللازمة.

وأضاف التقرير أن القوائم السلبية للسلع والأصناف المعنوية في إطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف تمثل مكانة متقدمة في قائمة الموقوفات حيث يجبر البرنامج التفضيلي لمنطقة التجارة الحرة العربية على هذه الاتفاقيات التي تمنح

بمقتضاها إعفاءات وإستثناءات تفوق مثيلاتها في منطقة التجارة العربية باعتبار أن الإعفاءات المعنوية في إطار البرنامج التفضيلي هي الحد الأدنى لتسهيل الإعفاءات والمزايا على مستوى الدول العربية.

وتكرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تقريره أن معظم الدول العربية التي أبرمت الاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لم تقدم بنسخ كاملة من هذه الاتفاقيات لجامعة الدول العربية. كما أن العديد من هذه الاتفاقيات يتضمن قوائم سلبية للسلع تفوق نظيرتها الواردة في

البرنامج التفضيلي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وأن بعض الاتفاقيات تتضمن قائمة منطقة

التجارب التجاري في مدة زمنية أطول من الملتحق عليها في إطار المنطقة العربية.

وأشار إلى أن لجنة التقييم والمتابعة المختصة بمنطقة التجارة العربية الكبرى لم تدرس سوى تقارير محدودة من تلك التي تمهت للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى لتقديمها دورياً كل 3 أشهر رغم أن البرنامج التفضيلي حدد بشكل واضح الموضوعات التي يجب أن يتضمنها التقارير من حيث بيان العقبات والمشاكل والقراح الحلول المناسبة لمعالجتها أو تطوير أسلوب العمل.

ونابع أنه بالرغم من المشاكل التي تواجه الدول العربية في التطبيق وبعض التجاوزات واختلاف وجهات النظر بشأن شهادات المنشأ العربية إلا أنه لم يتم اللجوء إلى لجنة التقييم

والتابعة باعتبارها لجنة نفس المصالحات. وكان التطبيق في أسلوب حل مثل هذه المشاكل ثنائياً رغم أنه لا يمكن تعميم هذه الحلول على بقية الدول العربية وقد تعارض بعضها مع مصالح أطراف عربية أخرى موضحاً أن

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشر يطبق الاستثناء من التخليص المخرج على قائمة السلع التي طلبتها بعض الدول العربية ولادة لا تتجاوز 3 سنوات اعتباراً من سبتمبر (البول) العام الماضي. كما طلب المجلس من الدول العربية التي تمكنت بهذا الاستثناء أن تقوم بإلغاء كافة الاستثناءات التي لا تتوافق مع القرار المجلس وبمضي مهلة 3 شهور لتسوية أوضاعها وتقديم تقارير سنوية مفصلة عن تلك الأوضاع والأسباب المؤثرة لاستمرار الاستثناء مدعمة

بالمعلومات والمعلومات من الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير مؤكداً أن بعض الدول العربية لم تلتزم بهذه القرارات حتى الآن وبما ساعدت في زيادة خطر إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وشدد التقرير على ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لآليات تنفيذ المنطقة لمواجهة العقبات والمشاكل والقراح الحلول اللازمة وتطوير أساليب العمل لتحقيق الأهداف المطلوبة. محذراً من اتجاه الدول العربية إلى البحث عن بدائل وأشكال جديدة من العمل الاقتصادي العربي إذا لم تستطع هذه الدول تعزيز وزيادة مكانتها التجارية الاقتصادية تنمية انضمامها العضوية للمنطقة. وأما التقرير بأن عدم تعاون الدول الأعضاء في المنطقة بشكل كامل مع الاستثناءات المعنية بالجامعة العربية يعرقل تنفيذ عدد من الآليات المهمة لتأدية عملية تنفيذ أسس إقامة المنطقة الحرة خاصة عدم تقديم الدول تقارير دورية تابعة عملية التنفيذ وتجاهل دول لجنة التقييم والتابعة في العمل كتابة لخص الملاحظات الواردة على عدم توفير الدول المعلومات والبيانات عن الإجراءات الخاصة بكل منها لحماية المستهلك ومواجهة حالات الأضرار.





# السوق العربية المشتركة

# السوق الشرق اوسطية

## الموقف العربي

### السوق العربية المشتركة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	إحياء الفكرة	نجلاء الرفاعي	العالم اليوم	٢٩٢٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٢٧
٢	تطور المشروع	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٢٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٢٩
٣	آفاق المشروع	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٥٦	٢٠٠٠/١٠/١١	٣١
٤	دور اكبر للتعاونيات في إقامة السوق العربية المشتركة	حسين شهبون	الاهرام	٤٦٥٩٤	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣٣
٥	السوق العربية المشتركة .....	عبد الفتاح عبد الوهاب	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣٤
٦	السوق العربية وسحق الدفاق الشرعي	مفاورى شلى على	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣٦
٧	الاعلان عن بدء ليام السوق العربية المشتركة	إيمان مصطفى	الاهرام	٤١٦٠٢	٢٠٠٠/١٠/٣١	٣٨
٨	اهتمام مصرى بتهيئة المناخ	رائفت أمين	الاهرام	٤١٦٠٧	٢٠٠٠/١١/٥	٣٩
٩	سوق عربية مشتركة للمنتجات	الجزيرة	الاهرام	٤١٦٠٨	٢٠٠٠/١١/٦	٤١
١٠	السوق العربية المشتركة ضرورة حيائية	الجزيرة	العالم اليوم	٢٩٩٤	٢٠٠٠/١١/٢٥	٤٢
١١	القراحتات غير تقليدية لإنشاء سوق عربية مشتركة	فصحى النادى	العالم اليوم	٣٠٠٤	٢٠٠٠/١٢/٦	٤٤
١٢	كيف تتحقق السوق العربية المشتركة	يحيى المصرى	العالم اليوم	٣٠٠٧	٢٠٠٠/١٢/١٠	٤٥

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	جلال الرفاعي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٢٢٢٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

## إحياء الفكرة

تبلورت خلال العقود الماضية وصولاً إلى فترة التسعينات اتجاهات مختلفة للتعاون التجاري والاقتصادي بين الدول العربية من خلال عدة أطر مختلفة سواء كانت تجمعاتقليمية إقليمية أو اتفاقيات جماعية لتحرير التجارة إضافة إلى صيغة السوق العربية المشتركة التي تمثل الأساس والهدف المنشود. بالنسبة للعلاقات الاقتصادية العربية أياً كان مستواها وتمتد التجربة الخليجية إحدى التجارب الناجحة إلى حد كبير في مجال التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي العربي على الرغم من حداثة تلك التجربة. ارتفع حجم التبادل التجاري العربي بشكل كبير خلال السنوات العشر الأخيرة بصورة ملحوظة. وقد نجحت المنطقة العربية بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة في وضع الأطر القانونية والأسس الإصلاح الاقتصادية اللازمة لخروج مشروع السوق العربية المشتركة إلى النور. وقد حصد البرنامج التنفيذي الذي وافق عليه وزراء الاقتصاد والتجارة العرب خلال اجتماعهم بالجامعة العربية في فبراير من العام 1997 لخطوات اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على مزيد من التمسك وهو الأسراع في إقامة منطقة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات تبدأ من يناير 1998 وتنتهي في ديسمبر من العام 2007.

منظمة التجارة العالمية عام 1995 إضافة إلى التبعيات التي يواجهها النظام العربي منذ حرب الخليج الثانية - 1991 مروراً بمؤتمر السلام في مدريد - 1991 وما يترجم من مشروعات وخطط إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية. ترتباً على ذلك فإن هناك عوامل وأطرافاً جادة ومختلفة بل خطوة أدت إلى ظهور اتجاه التنشيط ودفع إليه دفعاً كمصلحة لتفعيل أحداث طرأت على المستويين الإقليمي والدولي وانعكست في جعلها على العمل العربي المشترك بصفة عامة والسوق العربية المشتركة بصفة خاصة. وهناك أسباب موضوعية وراء عودة اتجاه التنشيط وقوة طرحه بالشكل الذي يحدث حالياً فالمطابق أن الدعوة لإقامة السوق العربية المشتركة تتكسب أهمية خاصة هذه المرة انطلاقاً من عدة مؤشرات وأحداث أهمها:

تنشيط الدعوة من قبل القيادات السياسية في بعض الدول لاسيما في الأردن ومصر. وقد تمثل الأجسام العربية على الية في تنفيذ منظمة لتجارة الحرة العربية الكبرى ممثلة في

لقد عاد الحديث مؤخراً في السنوات الأخيرة من إحياء السوق العربية المشتركة بعد فشل الذي أصابها خلال العقود الثلاثة الماضية والحقيقة أن السوق العربية المشتركة هدف يماود الظهور بين العرب والجميع لكنه هذه المرة يعود بقوة لم يعدها من قبل بما يشهد بإمكانية تحقيق هذا الهدف بعد طول انتظار وهذا الجانب يبرز اتجاهات وأفكار مختلفة وأبعد مائل من الكتابات والمؤلفات فضلاً عن الندوات واللقاءات في جميع الدول العربية منذ أن ظهرت هذه الفكرة في عام 1964 وأصبح لها سيولة مبدئية عليه من سبعة أقطار عربية أعيدت السبل في ترجمتها إلى واقع وإلى إجراءات واتجاهات قابلة للتنفيذ. وبما قد خرج تدخل منه الاقطار العربية الأخرى التي لم تكن وقتئذٍ تراها قد تأملت للانضمام.

والواقع أن هناك تصورات سابقة وغالبية في كثير من الأوساط العربية في الوقت الحالي الآن يرى أن اتجاه إحياء فكرة السوق العربية المشتركة هو بمثابة العودة إلى التفكير المنطقي المرتب والمختزن لإحياء التماسك العربي، الذي يمثل أهم أهداف الاستراتيجية العليا للأمم العربية على الأخلاق. ومن أهم الأسباب الموضوعية أيضاً وراء اتجاه تنشيط الدعوة لإقامة السوق المشتركة هو التوجه العالمي والاقليمي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية في ظل تحرير التجارة والخصخصة العالمية التي ارتستها اتفاقيات الجهات ماركس 1994، واتجاه

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	لجلال الرفاعي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٢٩٢٠
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وفقا لبرنامج زمني تم اعتماده خلال الدورتين الاخيرتين لهذا المجلس عام 1997 وفي المنطقة التي يندرج لها بالمرحلة الاولى من مراحل تحقيق السوق العربية المشتركة.

وقد اكدت دراسة كفيّة ان انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى يمكن ان يمثل نقطة انطلاق وقوة دفع جديدة لاستئناف مسيرة التكامل إذا ما توافقت لها الآليات والمقومات الضرورية خاصة وأن شيفرة منطقة التجارة الحرة في الشيفرة الأكثر ملاءمة في هذه المرحلة باعتبارها مدخلا أساسيا لتطبيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وذلك المعتمد من الأسباب أهمها:

وجود فوائض سلمية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية وهي إما فوائض مؤقتة نتيجة لعوامل مناخية موسمية بالنسبة للسلع الزراعية أو نتيجة الإجراءات الضائية التمييزية التي تواجهها هذه المنتجات في أسواق الدول الصناعية وأما باستمرار نتيجة اتباع سياسات زراعية تقوم على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج أو ترويج القابضة الانتاجية للسلع المحلية وقد أدى وجود هذه الفوائض إلى جعل الدول العربية المستفيدة تيسر من أسواق صناعية لهذه السلع داخل الدول العربية وإقامة منطقة تجارة حرة عربية من شأنها تخفيف أو إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام حركة تلك السلع.

كما يوجد تنوع في الهياكل الاقتصادية للدول العربية في حدود معينة وتقدم هذه الحقيقة مؤشرا عاما على وجود فرص للتخصص بين البلدان المتقاربة في ميادين الانتاجية مع وجود دراسات قطاعية شاملة لكل من تلك القطاعات الزراعية والصناعية ليبحث مدى التشابه وإمكانات التخصص والمزايا النسبية المقابلة لكل بلد في واحد أو أكثر من تلك التخصصات الأمر الذي يتيح التوسع في الصناعات التصديرية ويحصر إمكانية حقيقية لنمو التجارة العربية البينية.

وهذا أيضا تيسر مطرد بين الأنظمة والسياسات الاقتصادية العربية بدأ يظهر في السنوات الأخيرة حيث له مع تطبيق برامج التصنيع الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والتي تتجه بها جميعا نحو اقتصاد السوق ومن ثم تحرير التجارة فإن كل ذلك سيساهم في تهيئة الطريق أمام الأسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

الموضوع الرئيسى : السوق الشرق أوسطية  
الموقف العربى : السوق العربية المشتركة  
الموضوع الفرعى : المقام اليوم  
العدد : ٢٩٢٠  
رقم العدد : ٢٠٠٠/٨/٣٠  
تاريخ الصدور :

# تطور المشروع

العربية المشتركة المنفردة  
الكلية من سبع دول عربية  
هى مصر وسوريا والعراق  
والأردن وليبيا واليمن  
وموريتانيا منيت بنكسة  
على تجميع عضوية مصر  
في الجامعة العربية، ردا على  
عقد مصر معاهدة سلام مع  
إسرائيل في عام 1979، ولد  
فشل هذا التجميع الاتفاقات  
المعقودة في إطار الجامعة،  
بما فيها اتفاقية السوق  
المشتركة، في الوقت الذي لم  
تلتزم بقية الدول بالاستمرار  
بإستمرار العلاقات بينها  
على أساس هذه الاتفاقية  
حتى بعد عودة مصر إلى  
الجامعة، وأصبحت العلاقات  
قائمة على اتفاقيات ثنائية.  
ولذلك، فرغم أن حسم  
التجارة بين الدول السبع عاد  
إلى الأزيد خلال النصف  
الأول من التسعينات إلا أن  
معدل هذه الزيادة كان أقل  
من معدل الزيادة في إجمالي  
تجارتها الخارجية.

وفي الثمانينات بدأت  
اتفاقية تيسير وتنمية التبادل  
التجارى بين الدول العربية  
والتي تهدف إلى الوصول  
للحريز الكامل للتجارة بين  
الدول العربية، وإيجاد حد  
موحد من الحماية للمنتجات  
العربية من خلال ترميزات  
جمركية موحدة. وقد أسفرت  
تجربة تطبيق الاتفاقية عبر  
الخمسة عشر عاما عن  
ضرورة تطوير أساليب  
تطبيقها في ضوء التناجج  
المواضعة التي تحققت بسبب  
ضعف آليات التنفيذ. وفي  
سبتمبر عام 1995 أصدر  
الجلس الاقتصادي  
والاجتماعي قرارا بإعداد  
مشروع برنامج تنفيذي

وفي عام 1957 عقد  
الجلس الاقتصادي للجامعة  
العربية اتفاقية الوحدة  
الاقتصادية، وأنشء بعد ذلك  
مجلس الوحدة الاقتصادية  
العربية الذي قرر في عام  
1964 إنشاء السوق  
المشتركة، وحسب تقدير  
الجلس، فقد التزمت هذه  
الدول بتطبيق اتفاقية السوق  
على مدى 15  
عاما، ومنذ عام  
1965 إلى عام  
1980 ارتفع حجم  
التجارة بينها من  
97.5 مليون  
دولار إلى 1325  
مليون دولار.  
والأهم أن معدل  
الزيادة في التجارة  
بين هذه الدول  
كان أعلى بكثير  
من معدل الزيادة  
في تجارتها  
الخارجية عموما.  
ويؤكد ذلك أن  
تحرير التجارة  
يؤثر إيجابيا على  
العلاقات البينية  
رغم التشابه  
للغالب على مبادئ  
إنتاج هذه الدول.  
ولكن السوق

لقد شهد عام 1997  
تصاعد الدعوة على نطاق  
واسع، لإقامة كتل اقتصادية  
عربية في صورة السوق  
العربية المشتركة، تبدأ بمنطقة  
تجارة حرة على أساس  
التبادل العادل والتوازن  
للمصالح.  
وهذه الدعوة لم تات من  
فراغ، فهناك تاريخ طويل  
ارتبط بها، لكن اتجاه حركته  
ظل دائما على ما هو عليه،  
إنجازات متوالية وإمال  
مستقبلية.  
وقد بدأت تلك الدعوات منذ  
بداية الخمسينات حين  
تبادرت محاولات مشتركة  
لإيجاد أطر تستهدف تسهيل  
وتشجيع حركة التجارة  
العربية.  
وفي عام 1953 أوصى  
وزراء الاقتصاد والمالية  
للعرب في مؤتمرهم الأول  
في بيروت بتطوير حركة  
التجارة العربية، وتم عقدا  
اتفاقية وتسهيل التبادل  
التجاري وتنظيم تجارة  
الترانزيت بين دول الجامعة  
العربية. وفي العام ذاته تم  
عقد اتفاقية وتسهيل  
مدفوعات المعاملات الجارية  
وانتقال رؤوس الأموال،  
وأيضا اتفاقية بشأن اتخاذ  
جدول موحد للتعريف  
الجمركية.



الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية  
الموقف العربي : السوق العربية المشتركة  
الموضوع الفرعي : السوق  
المصدر : العالم اليوم  
اسم كاتب المقال : عمود مختار  
رقم العدد : ٢٩٢٠  
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٣٠

كما لا بد من الاعتراف من أن المنطقة العربية تفتقد للتصديق على المستوى الثاني، وتشابه الهياكل الإنتاجية، واختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية، وارتباط العمل العربي بالعمل السياسي أكثر من الاعتماد على العامل الاقتصادي. وقد بدأت بعض هذه العوامل تشهد تطورات مهمة في المرحلة الأخيرة على النحو الذي أدى إلى تنشيط اتجاه إقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى، لتطور مستوى من التنوع بين الهياكل الإنتاجية، وبداية تقارب النظم السياسية والاقتصادية.

الدول النامية التي تتمتع بوضعية خاصة من ناحية شريفة التخفيض والمدة الزمنية، فضلاً عن أن الوجهة الاقتصادية العالمية في ظل الاقتصاد الكوني ذات صيغة رأسمالية وإشتملة تركز على دور الفرد والقطاع الخاص في حركة الاقتصاد وتطوره، كما أن الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية قد تبنت برامج للإصلاح الاقتصادي تقوم بمقتضاهما بإعادة هيكلة اقتصاداتها الداخلية في تتواءم مع التحويلات الاقتصادية العالمية، والانفتاح في الاقتصاد العالمي، ومن ثم القضاء على القيود التي تعوق حركة التبادل التجاري. وحول أهم التحديات التي تواجه عملية إقامة السوق العربية المشتركة فلاشك أن خبرة العمل العربي المشترك طوال العقود الماضية قد صادفت صعوبات كثيرة حدثت من فعاليتها فجميع أشكال التعاون سواء في إطار الجامعة العربية أو على المستوى شبه الإقليمي أو على المستوى الثاني كانت محدودة التأثير. ويرجع ذلك - من الناحية التاريخية - إلى عدم توافق الإرادة السياسية، والخلط الدائم بين العلاقات السياسية التي تتصارع بين جيل ومد وبين ما تتطلبه العلاقات الاقتصادية من استمرارية.

لاتفاقية تبين وتتمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى، وتم القرار البرنامج في فبراير 1997. وقد شهدت عام 1997 اتجاهاً قوياً يدمج إلى إقامة سوق مشتركة تشمل كل الدول الأعضاء بدءاً من ثلثي التسعينات القليلة السابقة أفكار تتراوح بين إحياء وتمثيل السوق الصغيرة القديمة بين الخليجيين سوق جديدة تبدأ بمنطقة تجارية حرة. وفيما يتعلق بأهم العوامل التي تقل أمام عملية إقامة السوق العربية المشتركة فلاشك أن الأثر من الإشارة إلى تجزئة إقامة منطقة تجارية حرة عربية جاءت في سياق زمني وليس على ظروف عالمية والجمعية تفرض عليها بعض التحديات، مما جعلها تختلف عن التجارب السابقة حيث إنها استندت إلى قرار عربي جماعي، واعتمدت أسلوب التدرج في الوصول إلى هدفها. وبالنظر إلى السياق الزمني الذي ظهرت فيه فكرة إنشاء المنطقة، فإنه يتوكلنا مع التحويلات الكبرى على المستوى الاقتصادي المالي والتي شهدنا عقد التسعينات، والتي تجسدت في إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها حتى الآن 128 دولة، منها 8 دول عربية بينما هناك دول عربية أخرى تتفاوض للانضمام إلى المنطقة.

من ناحية أخرى فإن معظم الدول العربية المنضمة لاتفاقية الجات تلج في منع

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم المجلد :	٢٩٥٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

## آفاق المشروع

تعتبر للتوسعة على أي مشروع آخر لها شأبهايتها وأيجابيتها التي انضمت عبر مساهمها في التعميمات وتحتل السليبات أولا في عدة مجالات أهمها اعتماد ليبيا على عام 1999 وأطراف عربية أخرى بالخليج، وهو ما يشير إلى أن التعامل مع الوطن العربي يخصص نسبيا لاعتبارات سياسية بما قد يؤول في النهاية على الوحدة والتكامل العربي المستهدف.

ومما يستحق استنباطا من عدم مشاركة الجامعة العربية على قدم المساواة مثل اللجنة الاقتصادية حيث أعد المشروع وبمشاركة المؤسسة الأوروبية ولم تشارك الجامعة العربية إلا بمثلها وموافاقا في مؤتمر برشلونة.

وحالة من عدم التكامل الاقتصادي بين الطرفين فاقول العربية تتعامل مع هذا المشروع من منظور قاري وبالتالي فإن تبايناتها الاقتصادية تتسم بالضعف إضافة إلى ضعفها الاقتصادي مقابل القوة التنافسية للتكامل الأوروبي كما أنه مع استمرار الاتحاد الأوروبي على إقامة منطقة تجارة حرة تستكمل بحلول عام 2010 بما يخص مصلحة الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي يتسارع وتيرة تطور إقامة منطقة تجارة حرة تشمل السلع الزراعية أو المنتجات الصناعية والأسلحة والكي لا تكون إلا ضروريا من منظور الاتحاد العربية للتوسعة.

ولاشك أن التصور الأوروبي لكشافي الجغرافية وحقوق الإنسان والهجرة والأمن في مشروع الحركة يشكك من كثير من التصورات العربية حول هذه القضايا وعلى الرغم من الخلافات المتعلقة بالتوسعة فإن للتوسعة الكثير من النتائج الإيجابية على المنطقة إذ كان لامتداد الاتحاد الاقتصادي للمنطقة أثر إيجابي خاص بالنسبة للبلدان التي خضعت إصلاحات اقتصادية بنجاح فزادت الحصص الكلية للمنتجات الصادقة للدول المتوسطية غير الأعضاء والمصدرة إلى الاتحاد الأوروبي من 28% على عام 1979 إلى 34% عام 1993 كما أنه إذا ما تمحلت منطقة التجارة الحرة الأوروبية - المتوسطية بحلول عام 2010 فإنها ستكون أكبر منطقة في العالم إذ سيبلغ عدد سكانها 600 - 800 مليون نسمة بينما تضم في عضويتها بين 30 - 40 بلداً بما يتبع فرنسا لتوسيع تجارة المنتجات الزراعية التي تهم الطرفين كما أن إحصاء المجلس الأوروبي 4.7 مليون وحدة نقد أوروبية كمتاحات في الفترة من 1995 حتى 1999 وذلك بهدف دعم عملية التحديث ودعم التعاون الاقتصادي ودعم التنمية المحلي من بلدان الأقليم الأقل تطورا إضافة إلى تعزيز التعاون المالي والاقتصادي بين شمال وجنوب المتوسط.

إضافة إلى ذلك فإن هذه الحركة قد تدعم لائق العرب في عملية تنمية الصراع العربي - الاسرائيلي فربما كل ما يخالل من تردد الجانب الأوروبي في ممارسة دور فعال في عملية السلام بالمنطقة فإن الدور الأوروبي يتصاعد مع الوقت بالإضافة إلى الدور الأمريكي خاصة على المستوى الاقتصادي.

كما أن أقال ومستقبل المتوسطية يرتبط في الأساس بتطور أوضاع الجانب العربي وكيفية تصوية المشاكل الاجرائية المتعلقة مع الجانب الأوروبي في موضوع الشراكة غير أن ذلك لا يفي مساهمة الجانب الأوروبي في تقديم المزيد من التسهيلات والمساعدات المالية والفنية لتضييق البوابة التي تؤثر على مستقبل المشروع.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عمود مختار
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٢٩٥٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

الاقليمية، مرتبطة للتواصل، لا انها لم توجد لتجارات مشابهة تفضل في العالم العربي بل انها اوجدت مبالغ يتعدى ان تكون حثيوية لبعض من الدول العربية وبغض النظر عن كل ذلك للشروعات الطموحة والتي ظهرت انكفرا في اطار صلبة السلام لا ان هناك مشروع العمل العربي المشترك وهو اقدم المشروعات المقترحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية غير ان الحديث والاعتناء به قد تزايد في الآونة الأخيرة منذ بداية التسعينات حيث حل عقد التبعينيات بالعديد من التطورات على المستويين المحلي والاقليمي في مجال العلاقات الاقتصادية على النحو الذي تم عرضه في الجزء الاول من هذا التقرير ويشير اهم التغيرات النشطة بإشارة مشروع العمل العربي المشترك التي تمثل أساسا فيما تساهل الجهات من فرص ومخاطر على الاقتصاديات الدول العربية التي تساهل ساحة للصراع الاقتصادي منفردة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هناك الاتجاه الاندماجي لتكوين كتلتان اقتصادية متصلة تستطيع المنافسة في النظام الاقتصادي الجديد الاس الذي اثر تضاؤلات عديدة حول : لماذا لا يشكل العرب كتلا واحدا خاصة ان مقومات هذا التكتل متوافرة؟ علاوة على ذلك فقد تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي كما ان تزايد الحديث عن المشروعات الخارجية المطروحة على المنطقة - الاوسطية - والمتوسطية - ما بين مؤيد ومعارض اضافة الى ان فرض ومخاطر هذه المشروعات قد اوضحت مدى الحاجة لتفعيل العمل العربي الاقتصادي المشترك في ظل هذه التطورات خاصة ان الاقتصاديات العربية قد واجهت في حقبة التسعينات الضيق من التغيرات السلبية وتمثل أهمها في :  
١- تزايد الضغط على الاقتصاديات بظان الخليج مع شعور اقتصاد الكويت والدول ومن ثم تراجع المراكز التنافسية نسبيا وتباطؤ معدلات نمو القطاع الخاص الاجمالي في معظم البلدان العربية في جانب ضالة الخصار الاقتصادي التي فرضت على العراق وسوريا والسودان بالمشاكل والازمة شديدة وما أدت اليه من تدوير للاوضاع الاقتصادية والمعيشية وعمليات الكسوف والارباك في تلك الدول واستمرار تضائل قدرة الدول العربية على تطوير لتتاجها خاصة لتتاجها الصناعي مقارنة بالكتل الاقتصادية المتطلة وتراجع نصيب الاقتصاد العربي من الاقتصاد العالمي وفي التجارة الدولية.  
٢- والمؤشر الاكثر أهمية بالنسبة للعمل العربي المشترك هو استمرار كشي نسبة التجارة البينية العربية التي تتراوح ما بين ٥-٨ في المئة من التجارة الخارجية العربية. وبالطاقة فان التجارة البينية الأوروبية تشكل حوالي ٢٠٪ من اجمالي التجارة الخارجية للمنطقة يضاف الى ذلك ان نمو التجارة العربية في عام ١٩٩٥ كان حوالي ١١٪ مقارنة بحوالي ٢٠٪ معدل نمو التجارة العالمي في نفس العام.  
٣- وبغض ما أوضح ذلك ان هناك وضعا حرجا يمر به الاقتصادات العربية على نحو يثار على التعاون الاقتصادي المشترك بغير ما أدى الى تصاعد تباين واسع النطاق يدفع الى تسهيل التعاون الاقتصادي العربي - العربي وتطوير لتسعي الاسيا ان هناك خطوات اساسية تتم بشأن اصلاح الاقتصاديات داخل الدول العربية وتحرير لتجارة فيما بين تلك الدول خاصة مع توافر معلومات هذا التعاون ووجود صيغ عملية لتفعيل لجهته اسس قوية للمشروع الاقتصادي العربي.  
ان التعاون الاقتصادي العربي لم يكن مجرد حلم ان امنية لا يستند الى اسس في الواقع بل يمكن القول ان الوطن العربي يحتمل من اكثر القليم العالم التي يمكن ان تشهد تشاركا وتكاسلا اقتصاديا على اسس قوية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	حسين شهون
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم المجلد :	٤١٥٩٤
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

## دور أكبر للتعاونيات في إقامة السوق العربية المشتركة إنشاء صندوق لضمان وتمويل التجارة العربية التعاونية

رسالة الكويت

حسين شهون



د. خالد بنوعس د. براهيم ناصر د. أحمد عبدالغفار

للعمل المشترك لإيجاد نظام السوق العربية المشتركة من التعاونيات العربية وهي كآلة من خلال الاتحادات التعاونية العربية على تشجيع التجارة البينية العربية التي هي من يبدأ في إجراء السياسات التجارية الخاصة بهم في إطار إحصاءات التجارة العربية الخاصة بتسوية لجميع التجار العرب في المنطقة والعالم الإسلامي.

من خلال العلاقات العربية أن يتم عام ١٩٩٢ توقيع اتفاقية تمويل لخلق التآزر وتطعيم تجارة التآزر في الدول العربية للتجارة فيما لم يصدر قرار الجامعة مع البرنامج للتعاونيات الثلاثية فيسبب تفتتة التآزر التجاري بهدف تمويل العمل في منطقة تجارية حرة عربية إلا في عام ١٩٩٧ وهو ما يفسح المجال أمام دول المنطقة العربية على طريق إنشاء الاتحادات التعاونية العربية في المنطقة والعالم الإسلامي.

والتي هي كآلة من خلال الاتحادات التعاونية العربية وهي كآلة من خلال الاتحادات التعاونية العربية على تشجيع التجارة البينية العربية التي هي من يبدأ في إجراء السياسات التجارية الخاصة بهم في إطار إحصاءات التجارة العربية الخاصة بتسوية لجميع التجار العرب في المنطقة والعالم الإسلامي.

والتي هي كآلة من خلال الاتحادات التعاونية العربية وهي كآلة من خلال الاتحادات التعاونية العربية على تشجيع التجارة البينية العربية التي هي من يبدأ في إجراء السياسات التجارية الخاصة بهم في إطار إحصاءات التجارة العربية الخاصة بتسوية لجميع التجار العرب في المنطقة والعالم الإسلامي.

والتي هي كآلة من خلال الاتحادات التعاونية العربية وهي كآلة من خلال الاتحادات التعاونية العربية على تشجيع التجارة البينية العربية التي هي من يبدأ في إجراء السياسات التجارية الخاصة بهم في إطار إحصاءات التجارة العربية الخاصة بتسوية لجميع التجار العرب في المنطقة والعالم الإسلامي.

والتي هي كآلة من خلال الاتحادات التعاونية العربية وهي كآلة من خلال الاتحادات التعاونية العربية على تشجيع التجارة البينية العربية التي هي من يبدأ في إجراء السياسات التجارية الخاصة بهم في إطار إحصاءات التجارة العربية الخاصة بتسوية لجميع التجار العرب في المنطقة والعالم الإسلامي.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح عبد الوهاب
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

## السوق العربية المشتركة بين التحديات والتجارب

في عام ١٩٦٦ قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء السوق العربية المشتركة، ورغم مرور مئتين من هذا العام على هذا القرار لم يتحقق حلم السوق العربية المشتركة وفي الفترة الأخيرة دعا الرئيس مبارك إلى إحياء فكرة القمة السوق العربية المشتركة ووضعها في جدول أعمال أي لقاءات تجمع بين سيادته وبين الزعماء العرب ليكون للأمم العربية كيال اقتصادي كبير وتكون بداية من فكرة السوق الشرق أوسطية، ولأن الاقتصاد هو مفتاح السياسة وخصوصاً أن الدول العربية تمتلك مقومات هامة مثل هذا التكتل الاقتصادي من حيث توفر القوة البشرية والقوة المالية والوقوع الاستراتيجي.

### عبد الفتاح عبد الوهاب

عضو اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

وقد قامت عدة تجارب عربية للتعاون الاقتصادي بين بعض الدول العربية وأرضحت هذه التجارب بعض الصعوبات والعراقيل، والتي تمثل تحديات تواجه قيام السوق العربية المشتركة وتمثل منه التحديات في عدم التنسيق والرؤية التكاملية بين الدول العربية وعدم وجود هيئة إقليمية للمنظمات العربية وعدم توافر ضمانات وحوافز لتشجيع رأس المال العربي على الاستثمار في المنطقة العربية والتناقضات بين الفلسفات الاقتصادية التي تتخذ بها الدول العربية بالإضافة إلى العوامل السياسية من حيث اختلاف أشكال نظم الحكم وطريقة اتخاذ القرار والهامش الديمقراطي للمصدر. ويضيف البعض إلى ذلك الصعوبات التي تواجه انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية وبالتالي صعوبة التبادل السلمي وكذلك عدم الاتفاق على كيفية توزيع المكاسب الاقتصادية الناتجة من الاندماج الاقتصادي والتي قد تذهبها الدولة ذات المستوى الاقتصادي الأدنى نسبياً على حساب الدول الأخرى مما يؤدي إلى تزايد هذه الدول في قسوة فكرة الاندماج أو الانسحاب من التكتل، وقد حدث مثل ذلك في تجارب تكتل من دول أمريكا الوسطى وكذلك دول أمريكا اللاتينية، وينظر إلى التجارب الناجحة

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح عبد الوهاب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢٣

فى هذا المجال نجد أن تجربة السوق الأوروبية المشتركة هي اقرب وأنجح هذه التجارب على الإطلاق والتي تعتبر تجربة يجب أن يمتدح بها عند تكوين أي شكل اقتصادي إقليمي، وقد بدأت بإنشاء منظمة للتعاون الاقتصادي الأوروبي عام ١٩٤٨ ويشمل ١٥ دولة أوروبية بالإضافة إلى تركيا بهدف تنظيم استخدام المساعدات الأمريكية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ( وهو ما يعرف بخطة مارشال)

وبكذلك العمل على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء والبدء برفع حصص الاستيراد ترحيباً وانسجاماً من هذه المنظمة اتصاف المفاوضات الأوروبية عام ١٩٥٠ لتسهيل عملية المفاوضات بين الدول الأعضاء، وفي عام ١٩٥٢ بدأت خطوة جادة بإقامة المجتمع الأوروبي لبعض السلع والصناعات بين ست دول أوروبية بهدف تحقيق انضمام جزئى في هذه القطاعات السليمة والصناعية وترتب على ذلك إلغاء جميع القيود على تبادل هذه السلع مع رسم سياسات موحدة إنتاجية وتسويقية ، وفي عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقية روما بين الدول الست وهي ( فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج) والتي بمقتضاها نشأت السوق الأوروبية المشتركة لتحقيق هدف أساسي وهو تحقيق الوحدة السياسية ولكن عن طريق البدء بدمج الاقتصاديات كخطوة أساسية لازمة على أن يتم إلغاء جميع القيود على انتقال رأس المال والسلع بين الدول الست تدريجياً وعلى فترات محددة وتخفيض التعريفات الجمركية بنسب محددة خلال تلك الفترة، ونظراً لنجاح السوق الأوروبية المشتركة كقوة اقتصادية مؤثرة دفع بعض الدول إلى الانضمام إلى السوق وهي إنجلترا والبنمارك وإيرلندا وكان ذلك عام ١٩٧٣ وعلى أساس فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، بعدها تقلل هذه الدول كل قواعد السوق، وفي ضوء ما تعرضنا له من

معيومات وتحديات تواجه السوق العربية المشتركة وكذلك التجربة الأوروبية بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى على المستوى العالمي مثل اتفاقية الجات وغيرها ، فإن الدول العربية مطالبة وبفترة باتخاذ خطوات أكثر جدية في اتجاه الوحدة الاقتصادية لراكبة ومواجهة التغيرات الاقتصادية على الساحة الدولية، ويجب عليها أن تكون حريصة في اختيار صيغ التكامل والاندماج الاقتصادي ولكن بشكل تدريجي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة فيمكن أن تبدأ في شكل تفصيل جزئى لدن من السلع الاستراتيجية ولكن ذلك عن طريق المشروعات المشتركة بالاتفاق على تخفيض القيود أمام تنقلات السلع ورؤوس الأموال بالنسبة لهذه السلع أو المشروعات وبعد ذلك تتوالى خطوة أعمق وهي إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية وإلغاء حدودها حيث يتم إلغاء جميع أشكال القيود من تعريفات جمركية أو تحديدات كمية، ثم بعد ذلك الانتقال إلى شكل أعمق من أشكال الاندماج وهو ما يعرف بالاتحاد الجمركى حيث يتم تحرير التجارة من جميع القيود وتوحيد السياسات الخارجية خاصة سياسة التعريفات الجمركية في مواجهة الدول الأخرى، ثم بعد ذلك إذا ما تم توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول العربية تتحقق الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي وتصبح اقتصاديات الدول العربية وكتلتها اقتصاد دولة واحدة ويشراف عليها مؤسسات ومؤسسات ومنظمات تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء، ويعدر الإشارة إلى أنه كلما أمكن ضم جميع الدول العربية إلى السوق والاندماج والوحدة الاقتصادية لزيادة قوة وفاعلية وتأثيرها على المستوى الاقتصادي الدولي .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مفاوري شلبي على
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٦٥٩
الصدر :	الاهرام الاقتصادي مجلة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

## السوق العربية.. حق الدفاع الشرعي

تعود بداية فكرة المقاطعة الاقتصادية إلى أواخر القرن الثامن عشر وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أول دولة استخدمت هذا السلاح ضد بريطانيا في حرب الاستقلال، وقد نشأت ميثاق عصبة الأمم في المادة ١٦ على أنه «في حالة مقاطعة إحدى الدول لهذا الميثاق تقوم دول العصبة بقطع علاقاتها التجارية والمالية معها ومنع الاتصال بأهالي هذه الدولة»، ويتأتى من هذا المقاطعة الاقتصادية بصفة عامة هي تدبير اقتصادي تأديبي أو زجري وهو نظام شرعي وقانوني تقدم عليه الدول إذا دعت الضرورة إلى ذلك وهناك تجارب دولية كثيرة في هذا المجال مثل مقاطعة العالم للنظام المنصري في جنوب أفريقيا ومقاطعة بريطانيا لدارجستين أثناء أزمة جزر فوكلاند، كما أن الولايات المتحدة استخدمت سلاح المقاطعة ضد الاقتصاد السوفيتي ولبنان وكوبا ويوغوسلافيا والعراق وليبيا.

### مفاوري شلبي على باحث في شؤون الاقتصاد الدولي

للمقاطعة العربية لإسرائيل خستمد اسمها القانوني وشرعيتها من ميثاق القانون الدولي بحق العرب في الدفاع عن أنفسهم وإلزامهم للقوى أمام المفوضية الإسرائيلية وبعض المحققين العربية في القدس والبلدات والجزر، وهذا الحق العربي كلفته المائة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على أنه ليس في هذا الميثاق ما يضيء أو يتنص من الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن نفسها في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وبالتالي فإن الدول التي تنكر على العرب استخدامهم للمقاطعة ضد إسرائيل يتقنون في الشك واللعنة في الحكم على الأمم، لأنه كذب ينكر حق العرب في هذه المقاطعة أمام كل قدرات إسرائيل الأخيرة في القدس ولبان، وهل تريد دول العرب والولايات المتحدة من العرب أن يكونوا عمال مساعدا على ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي وتعميم للجهنم العربي الإسرائيلي؟ أم أن الدول مسخلة للمقاطعة العربية لأمم عربية تجارية حتى لا تشترط على الدول الأجنبية عدم العرقلة التي تريد إيرادها مع الدول الأخرى للشروط التي تمنحها مع حلفائها ومصلحتها ومنها أن تشترط على الدول الأجنبية عدم التعامل مع إسرائيل تجاريا أو ماليا وإلزام الدول حق القبول أو الرفض، كما أن الدول بصفة عامة وفي الحقيقة طرقا شتى، وهي على التمتع واستمالة الرأي العام الإسرائيلي والأمريكي قبل مقبول وفيه مغالطة وذلك لأن بناء ثقافة هو في الحقيقة طريقا شتى، وهي على الطوف والرافعة الرأي العام بدم فلسطين والعرب والإلزام في تغيير بناء تلك مع إسرائيل وأمريكا في الوقت نفسه قد يرفض فيه إسرائيل لاداء الحقوق العربية ويتلقى في استخدام القوة والقتل وعدم البيوت ضد سكان الضفة الغربية وفرض على كل أبناء الفلسطينيين مستخدمة سلاحا مهيمن إليها من الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإن اسمها هذه القتل يهتفون إلى تجريد العرب من كل الأسلحة ومنها سلاح جويهم العمي وجيشي الدان والجيش الأول للمقاطعة العربية هو جيش من صنع الظروف الدولية الكرافة التي أدت إلى انسحاب القنوط في جدار للمقاطعة العربية لإسرائيل والتي ترت على فلسطين، أما للجيش الثاني فهو من صنع العرب أنفسهم والذي جاء نتاج القنوط القائمة العربية والجهات الاقتصادية الخارجية للدول العربية خاصة ضد إسرائيل وأمريكا، ومن ثم يثار هنا سؤال هل تدعم المقاطعة العربية لإسرائيل في كل الظروف الدولية وأي حال الإفراط الاقتصادي العربية الكرافة وتشاك الاقتصادية العربية مع الاقتصاد العالمي ويمكن الإجابة على السؤال من خلال التعرف على حقيقة هذه الظروف الدولية وذلك الإفراط العربية.

الظروف الدولية التي تؤثر على المقاطعة العربية لإسرائيل وتشتمل أهم هذه الظروف فيما يلي :-  
- استمرار الضغط الدولي الجديد للاحتاج الذي يقوم على مفهوم «تحويل الانتاج» والذي يصعب معه تعديد منشأ السلعة بقا حيث أصبحت أكثر من دولة تشترك في انتاج نفس السلعة، ومن ثم يكون هناك صعوبة في متابعة منشأ السلع الإسرائيلية والجزء بها أو تحديد المكان الإسرائيلي أو الأمريكي بها وإن كان ذلك ليس مستحيلا، ولكن يجب إدراك أن مقاطعة سلعة إسرائيلية أو أمريكية أو سلمة بها ممكن إسرائيلي سوف تشمل مقاطعة دول أخرى مشاركة معها في الانتاج بما فيها دول عربية تشارك إسرائيل في انتاج بعض السلع مثل مصر والأردن لوجود مستشارات إسرائيلية تلك الدول العربية إلى أن تحويل الانتاج أدى إلى توسيع دائرة المقاطعة ولقاء مزيد من الجهد والأيام على الأجهزة العربية للمقاطعة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مغاورى شلى على
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٦٥٩
العدد :	الاعوام الاقتصادية "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

- تزايد الضغوط الدولية ضد المظالم العربية لإسرائيل خاصة من الدول الكبرى التى ملحت بوجبة كبير فى دائرة المظالمات العربية

إسرائيل وأصبحت أكثر عرضة للضغوط بسبب هذه المظالمات فى ظل قبول التنازع.

- تزايد عدد الشركات الدولية النشطة التى تعمل بإسرائيل أو لها فروع وبتركيبات بها خاصة فى مجال التكنولوجيا، وهى مايعنى تزايد المصالح للدول العربية فى إسرائيل مقارنة بما كانت عليه فى بداية تطبيق المظالمات وذلك من التمتع أن يكون هناك أصولات عالية من الدول العربية التى لها مصالح فى إسرائيل تمارض قرار تشييد المظالمات العربية لإسرائيل فى حالة فشلها من جانب لثمة العربية وهذه العوامل بلا شك تشجع قوة وداعية المظالمات العربية لإسرائيل وإن كان من الممكن التعامل معها من منطلق أنها توسع مساحة عمل المظالمات ويجعلها أكثر حسماً فى حالة تطبيقها بحزم ودون تردد أو استثناءات ويجعلها قضية لمن يقبى العرب

- الأوضاع الاقتصادية العربية التى تؤثر على مظالمات إسرائيل: تتمثل هذه الأوضاع فى الاتى - زيادة الاقتتاع الاقتصادي للدول العربية على قدام وتزايد درجة انتمائها فى الاقتصاد العالمى، وهو مايعنى أن للمصالح العربية التى ستستقر بتشديد المظالمات الاقتصادية لإسرائيل وللشركات التى تتعامل بالكملة مع دول العالم وبالتحديد مع الولايات المتحدة الأمريكية وفى مثل حوالي ٧١٪ من تصاميرات العربية الأمريكية ونحو ١٢٪ من الإيرادات العربية الأمريكية. أوكالات تلك للمصالح فى مجال الاستثمارات الأجنبية فى الدول العربية وبالتحديد الاستثمارات الأمريكية فى الدول العربية حيث تعتبر الولايات المتحدة هى المستثمر الأجنبى الأول فى الدول العربية

- انماط التنمية فى العالم العربى وفى حالة ومعتد التنمية الاقتصادية للخارج وبعثت الاقتصادات العربية أكثر عرضة للتأثر بالكتلومات الدولية الخارجية خاصة فى مجال الغذاء، حيث تبلغ فاتورة الغذاء العربى ٢٠ مليار دولار معقاً ١٦، ٧٢٪ من الإيرادات العربية، وهو مايعنى ضعف نسب الاكتفاء، لذاتى العربية من السلع الأساسية، وفى مبلغ ٢٢٠ لزيوت النباتية وحوالى ٦١٪ للآلبان وحوالى ٣٧٪ للسكر على سبيل المثال وهو مايعنى إمكان استخدام هذا الضعف كسلاح ضد الدول العربية فى حالة تشديد المظالمات وتأثر الدول العربية بها.

- تزايد حالة التفكك العربى وضغط التصديق فى مجال المظالمات وتراجع العديد من الدول العربية عن تطبيق تعليمات المظالمات تحت تأثير الضغوط العربية صوما والأمريكية خصوصاً. ولأنك أن هذه الظروف العربية تقل بد المظالمات العربية، وتجعلها تنحرف بتصعب خيها من رده الأعمال المالية ومن تعامل بعض المصالح الدول العربية نفسها، ولكن يمكن القول أن هذه الظروف الدولية والعربية رغم تأثيرها على المظالمات العربية لإسرائيل إلا أنها لا تكتف هذا كسلاح العربى فاعية وتكمل عدم التفتت على الاقتصاد الإسرائيلى، وفرض الإزمار الاقتصادى والعربى الإسرائيلى، وفى لى الظروف لأنها تضع على كامل الدول العربية مزيداً من الجهد والاجتهاد لاستخدام هذا كسلاح مقارنة بالمضى وبماى سلاح المظالمات العربية لإسرائيل سلاحاً فعالاً ومهما، وتبقى أهمية من أنه يقع فى التفتت بين خيارى الحرب أو السلام، فليس هناك إجماع عربى على إعلان العرب على إسرائيل، وليس هناك اقتناع إسرائيلى بوجهة حقيقى ذوو السلام، ومن ثم يلقى خيار المظالمات العربية لإسرائيل الجدل للظروح وفى سبيلها إجماعاً عربياً ويمكن أن تنتج بىة بشرط أن تلأذ الدول العربية جميعاً ببدائل مظالمة مشددة على إسرائيل وتعيد النظر فى توجيهاتها الاقتصادية تجاه إسرائيل وأمريكا على وجه الخصوص.





الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	رأفت أمين
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٤١٦٠٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٥

## في منتدى اللجان العربية لغرفة التجارة الدولية الاهتمام مصري بتهيئة المناخ لإقامة السوق العربية المشتركة دور مهم للقطاع الخاص العربي في تحقيق حلم التكامل الاقتصادي

صرح محمد فريد خميس رئيس اللجنة المصرية لغرفة التجارة الدولية بأنه تم التوقيع على ميثاق إنشاء منتدى للجان العربية لغرفة التجارة الدولية وذلك في ختام أعمال المنتدى والذي بحث خلال أعماله التي استمرت يومين معوقات إقامة السوق العربية المشتركة.

حيث أجمع المشاركون في فعاليات المنتدى على أهمية تكاتف الجهود العربية لتحقيق الاستفادة من المعولة وذلك بالإنتاج في منظومة الاقتصاد العالمي وتجلب مفاطرها بالحفاطة على الهوية العربية دون تحريف.

وأكد الدكتور محسن الجمل رئيس التسمية الإدارية الأسبق أن للشركات الاقتصادية الجديدة أصبحت تكتسب سرعة في الفصل بالانزاعات التجارية التي جانب سرعة التناول وذلك بما يتفق مع السموات الدولية خاصة ما يتعلق بزيادة حجم التجارة الدولية وحركة انتقال رؤوس الأموال والمستثمرين والقطاعات والشركات خاصة القدرات ووجود مصارف فورية أن يغني نشاطها المكرة الأرشية كلها.

وأشار الدكتور الجمل إلى أن بعض الدول اعتبرت أن الجهد إلى الترخيم هو انقلاص من سيانها لم تتقبله بسهولة كذلك فإن القضاء اعتبر أن الجهد إلى الترخيم هو انقلاص من انحصاراه ووضع أن بدء الاهتمام بقضية الترخيم التجاري انحصرت في الوطن العربي في مشورين الأولى هي الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها بلدان العربية أو العديد منها وقصورة الترخيم في مصر من لوائح الترخيم في الاقتصادية المنظم من الدول العربية أن تم يكن أي جديها.

وأكد محمد مصطفى رئيس غرفة التجارة الدولية بالارن أن هناك الشائعة ناساً بأن التوصل إلى التكامل الاقتصادي العربي هو الطريق الوحيد من أجل أن تخلص الدول العربية منها غبار الخلف.

وأن تلتزم كل مبادئ التسمية الاقتصادية وأن تلتزم على القواسم المشتركة لإحياء بناء هذه الاقتصاديات وفق الأروح الجديدة ووفق كل عواصم التحديث والتطوير التي انضمت إليها.

وأكد المهندس اسماعيل عثمان رئيس الغرفة اللبنانية العربية للتجارة والصناعة ضرورة إيجاد البنية التحتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتوسع في تكوين الشركات التجارية واستثمارية مع الشركات العملاقة.

وأكد سمارة عبد العزيز رئيس العام للمصارف العربية ضرورة اهتمام البلدان العربية بزيادة مساهمتها في الخارج ورفع نصيبها من التجارة العالمية.

وذكر أن الجمعية المصرية للتطوير في دولها الحكومة المصرية تفتتح زيادة الصادرات مستهدفاً تلك القطاعات المعطية للإنتاج العامل في الاقتصاد اللبناني.

وبما أن ضرورة واقع القدرة التنافسية للمصرنة وتقليل تكلفة إنتاجها من خلال زيادة إنتاجية العامل وراس المال وتخفيف أعباء الضرائب والتأكد رئيس اتحاد المصارف العربية فعلى معدلات التجارة المحلية الدول أعضاء منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم انضمام أسواق تلك البلدان حيث تضم ١٧٤ مليون نسمة ومثلون ٦٦ ٪ من إجمالي السكان في الدول العربية.

وأوضح محمد أبو العينين أن موضوع المادة السوق العربية المشتركة كان مطروحا على جنود أعمال اللغة العربية غير النامية التي علفت بالفاخرة اخترا، وذلك لضمان مشروع قرآن القصص أعدته مصر وعرض بالفعل على الاجتماع التحفيري لوزراء الخارجية ولكن لم يستبعد مؤلفا التي تعطي التركيز في هذه اللغة على شخصية الفلسطينية ومن التوسع في يجرى هذا الموضوع على لغة العربية القديمة في عمان خلال مارس المن، وقد كان مشروع القرار يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية وهي تشجيع الاستثمارات والمروعات العربية المشتركة والقامة الاتحاد الجمرتي خلال طبر سنوات والقامة لتسويق العربية المشتركة خلال ضمة عشر عاما. وأشار إلى أهمية دور القطاع الخاص العربي في تحقيق حلم التكامل الاقتصادي العربي خاصة مع تعاليم دوره في الاقتصادات العربية، ولانتر أبو العينين لقامة مناطق جرة حربية متحدة الأفراس بين الدول العربية في بؤرة استراتيجية مقارة بعمالة لهذه المصالح العربية وتوجيه هذه المناطق نحو الصناعات المتقدمة كتكنولوجيا مثل المواد الجديدة والمواد الإلكترونية والمواد البنية والبرمجيات والصناعات البرمجية وانتاج المكونات الصناعية مع إنشاء مراكز متطورة لتدريب وتأهيل القوى العاملة العربية بما يسحب للتطورات التكنولوجية المتقدمة ويوفر فرصا للعمالة في الصناعات الجديدة ويواجه جيدة بما يعطي من اللجوء للعائلة الأجنبية.

وتحدث عن تجربته الشخصية في مجال العمل البرلماني العربي والمشاركة من أجل المساعدة في إقامة السوق العربية المشتركة حيث أشار إلى أن تقرير اللجنة البرلمانية المصرية لأشياء للسوق العربية المشتركة والذي تم إعداده وكان مقرا لهذه اللجنة وتم مناقشته على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية والتجارة والتعاون الدولي العربي ضمن عددا من المحاور منها أهمية تسريع التوازن والعدالة في توزيع مكاسب وتكاليف التكامل بين الدول العربية، وأهمية ترسيخ اليات التتبع ومتطلبات السوق ومرقمة الخطوات في مسؤوليات القوي الاقتصادي بين الدول العربية الأطراف في معاملة خاصة مرتبة مرحلة للدول الأقل نموا بما يحقق روح التكامل والتضامن الاقتصادي.

ويؤكد محمد أبو العينين رئيس الجمعية العامة للمستهلكين بالانحاز إتمام للتكامل التجاري أن الدول العربية قطعت في العامين الأخيرين مرحلة مهمة من انطلاق واستمرار التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وإن كانت قد التمت بالخطى بسبب اعتمادها على صادراتها على مستوى للاضطراب والتغيرات التي تعرضت للدول الأعضاء وغير المنظمة على السواء. وقد شهدت هذه الفترة تنوعا وتطويرا بعيد المدى في استثمار الموارد وبناء البنى التحتية والصناعات والقواعد الإنتاجية في المستثمرات ومقدم الدول العربية شغلت الصناعات التحويلية لوجه خاص ومساهمة من الخدمات وسوق المال، مشيرا إلى أن هذه التطورات لم تنعكس بالقدر الكافي حتى الآن على التجارة الخارجية العربية خاصة في مجال الصادرات والواردات التجارية العربية البينية سلعيا وجسدا وحرية، وليس الأفراس والاستثمارات البينية ونمو وإقامة المؤسسات الحكومية المتخصصة في الشؤون بين الدول العربية. ونوه أيضا أن الدول العربية لم تترك خسر الآن أن تتركها نحو التكامل معطل ضرورة ملحة لخدمة مصالحها جميعا، حيث أن التكامل يمنح كل دولة عربية سوقا عالمية أوسع من سوقها المحلية لتتمتع بصادراتها وتقبل جدرانها الانتاجية بتأثر طاقاتها، وإن استطاعت السوق يتركب عليه جذب الاستثمارات الخارجية إلى المنطقة العربية اعتمادا على الحجم الكبير للسوق وبالتالي توسيع الطاقات الانتاجية وتوليد فرص العمل الجديد ومعالجة التطورات التكنولوجية العالمية وتكادها البنية والانتاج في الاقتصاد العالمي وتدعم تجارتها البينية والصناعة، وأن التكامل الاقتصادي الشرس هو الإلهام للإلهام للوحدة الاقتصادية البهالة والفكر والتخلف العربي.

وسوف يسمح لتقائيا بيرة أجزاء فيسيكات النقل ووسائل مواصلات والخدمات والمعلومات وتطور مختلف الخدمات والمعلومات لتحتضن التوسع الاقتصادي والشعائر الاجتماعي والتنمية أسواق المال ومع المؤسسات والشركات في كينيات أكبر وأكثر تناسية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	الجرينة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٤٦٦٠٨
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٦

## سوق عربية مشتركة للمنتجات البلاستيكية



حسن زكى

وقال إن العالم العربى يستطيع أن يستغنى قسراً كغيره من القبايل التجارى العربى البهيمى فى مجال خامات ومنتجات البلاستيك نظراً لتغير هذه الصناعة فى العديد من الدول العربية إضافة إلى توافر المواد الخام فى العديد من الدول العربية مثل ليبيا والعمانية والكويت والإمارات العربية والفران التى يوجد فيها أكبر خط إنتاج على المستوى العربى ، ومن المعروف أن احتياجاتنا تتغير من الخامات تعمل إلى مليون طن سنوياً بينما لا يتجاوز إنتاجنا من هذه الخامات ٢٢٠ ألف طن فقط ٢٠٠ ألف طن تنتجها شركة سبوت كبرى من الجوى أثبات و ١٢٠ ألف طن تنتجها شركة البترول كيميكال للصين من خامات الـ (P.V.C) أما على مستوى أنشطة الاتحاد فقد اتسعت مخزون الاتحاد العربى للصين ١٦ دولة عربية ، وقد تم انتخاب نائب جبهة أربيس الاتحاد فى المغرب وهو السيد محمد زيانى رئيس اتحاد المصنعين هناك.

البلاستيك من خلال هذه الشركة حيث أنه لدى الشركات الراشعة للاستثمار فى القشرة الأولى وفى مستحصراً حيث لتصنيع سبوت يلقى لك نجاحاً على المستوى العربى ليقضى هذا المشروع من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة أحمد جوبلى ، وأصاب السيد حسن زكى أنه قد تم الاتفاق مع نقابة التجارة الدولية على منادى الاتحاد العربى بيل العربى فى جمعية المنتجين البلاستيك والإلغ للتصنيع بهذه القصر.

محاولات عديدة تميل الآن من أجل إيجاد سوق عربية مشتركة للمنتجات البلاستيكية فى العالم العربى ، ولتؤكد هذه المحاولات على إنشاء شركة مساهمة تتولى استثمار احتياجات منتجى البلاستيك من المواد الخام بأسعار مخفضة من خلال تعاقدات سنوية ووفقاً للميزة النسبية لكل دولة عربية ثم مساعدة المنتجين أيضاً من خلال هذه الشركة على تصنيع منتجاتهم فيما بين الدول العربية أو تصنيع الإنتاج العربى للخارج كنواة لإيجاد سوق عربية مشتركة لهذه المنتجات.

صرح بذلك حسن زكى رئيس الاتحاد العربى للبلاستيك ورئيس جمعية صناعة البلاستيك بالاتحاد وقال أن الجمعية المصرية قد وقعت أيضاً على الصاعقة فى إطار شركة تصنيع معدات هذه الصناعة لتعظيم الاستفادة من الطاقات التصنيعية المتاحة وغير المستغلة فى ٤٠٠ مصنع على مستوى مصر من بينها المصانع القديمة لجمعية العربية للصين والعمارة على أنظار معدات هذه الصناعة ، وقال أنه يجرى أيضاً تأسيس جمعية إنتاجية لصناعات خفيفة إنتاجاً وإمالة دول.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	الجزيرة
رقم العدد :	٢٩٩٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٥

في ظل تحديات «العولمة» .. والكيانات الاقتصادية العملاقة

# السوق العربية المشتركة .. ضرورة حياتية

القطرية (2000 سلمة من 6 دول حتى الآن) والرسم والضرائب ذات الأثر المباشر للرسم الجمركية. غياب قواعد للنشاط التشغيلية (جار العمل في وضعها)، معاملة متباينة المناطق الحرة، غياب قواعد خاصة صمدية لحصانة الدول الأقل نمواً الصنف المزمع إصداره (للنقل)، غياب تحرير حركة الخدمات البينية، غياب قواعد لتحسين الاستثمارات البينية، ضعف كفاءة التجارب العربية مثل للتقنيات اللازمة في النطاق الجمركية وهذه الإجراءات .. وهو ما يؤكد أنه لا يتسنى الجهد من مرحلة (النقل) الحالية إلى مرحلة (الاتحاد الجمركي)، ثم (السوق المشتركة)، إلا بالتطوير والتعديل شامل (النقل)، ثم الأعضاء الجدد الصراخ الثالث، ثم عضلة استكمال (النقل)، ثم اختصار مرحلة (النقل) زنيا إلى خمس أو ست سنوات.

## الرأي الثالث

يتبنى ويروج مشروع جديد شامل متكامل للسوق العربية المشتركة الكبرى، بملفها التكنولوجي والفني والموضوعي الفني، ونظامها الجغرافي الواسع الذي يشمل جميع الدول العربية لا يدارس ذلك الرأي مختلف المناطق الحالية كما أن التجارب الثنائية لمناطق التجارة الحرة للتشامة بين بعض دول العربية، أو التجارب القائمة بين مجموعات شبه الإقليمية من الدول العربية (مثل مجلس التعاون الخليجي، ومجلس العربى) يظهر فيها باقتدارها خطوات تمهيدية جزئية وقررة دافعة تستند على أعداد الأربعة الاقتصادية العربية، لبقول واستيعاب مشروع «السوق» الكبرى المستقبلية، يلعب ذلك الرأي أيضاً إلى أن وضع مشروع جديد شاملاً مدخل يسمح باستيعاب المتغيرات الاقتصادية الدولية مثل العولمة والهجاء، وخافرة انتشار وتعميق التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

## فكرة السوق

أضاف أبو العوينين في دراسته

أكدت دراسة اقتصادية مهمة انشاء السوق العربية المشتركة في الوقت الحالي، مواكبة للتغيرات الاقتصادية العالمية للملاحة: والكيانات الاقتصادية العملاقة.

أشارت الدراسة التي أعدها دجل الأعمال محمد أبو العوينين رئيس الشفحة العامة للمستثمرين باتحاد الغرف التجارية. أن فكرة السوق اقتضت في الفترة الأخيرة اقتناعاً متزايداً لدى الرأي العام العربى والمحكومات القريبة.

وأوضح أبو العوينين أن فكرة السوق، نشأت بمشاً عبر سنوات طويلة، من المفكرين والفكرين وصانعي السياسات ومخضري القرارات العرب في المحركات ومؤسسيات العمل العربى المشتركة.

كما تضمنت للاختصار العلمى في تجربة السوق العربية المشتركة في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وحصلها منذ يناير عام 1965، والى يوم ترفع الأصوات المتأبى بأجابه تلك السوق أو إقامة سوق مشتركة كبرى جديدة، في صور مختلفة ومن منطلقات متباينة.

## الرأي الأول

يتبنى باليهده من قصد الأثرى السوق للصغيرة المتواضعة التي تقتصر على ثلاث دول ولها «مصر وليبيا والعراق»، كما تضمن حالتها وتعدلتها في الوثيقة للفتحة إلى المتضمنين من مجلس الوحدة الاقتصادية التي تظهر أن تلك السوق غير قابلة لتطبيقها وهناك محاولة لاستغلالها بين الدول الثلاث، ومحاولة ترسيخها فيما بعد لتضم باقي الدول.

يتبنى بالاطار العربى الأوسع شاملاً لتحرير التجارى من حيث الحجم وليس القومية، للتصالح في منظمة تجارية الحرة العربية الكبرى، كقوة وقاعدة للسوق المشتركة في المستقبل. بدأ تطبيق ذلك منذ يناير 1988 إلى إطار جامعة الدول العربية وانضمت فيها حتى الآن (14) دولة ثم في إطارها خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بنسبة 70/100 بمعدل 10/100 سولوا وهو الاتجاز أو المظهر الوحيد لوجود المنطقة، أعاد ذلك شأن هناك مجموعة واسعة من السياسات تدفق فعاليتها تعترف بها الجامعة العربية في اجتماعات للنفس الاقتصادى والاتجاسم يؤكدها (التقرير الاقتصادى العربى الموحد السنوى يدل عليها تراجع التجارب العربية البينية وليس تنمها في ظل تطبيق البرنامج التفضيلى للمنطقة، وأهم الطوائف والقوى غير الجمركية والمنظمة الزراعية، والاستثمارات

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة
المصدر :	العالم اليوم
العدد :	رقم العدد : ٢٩٩٤
التاريخ :	٢٠٠٠/١١/٢٥
العدد :	اسم كاتب المقال :

العربية، اعتماداً على الهجوم الكبير  
الفسق، وبالتالي توسع النشاطات  
الاقتصادية، وتزايد فرص العمل  
الجديدة، وملاحظة التطورات  
التكنولوجية العالمية.  
الموارد الاقتصادية العربية  
الطبيعية والبشرية والمالية ومجموع  
السوق المستهدف، وتوفر البنى  
الفرص لرؤوس الأموال العربية،  
لتسويق مبادرات أعلى لمرافق  
الاستثمار، بما يربط بين دفع وبعث  
النموذج العربي لتوظيف أمواله في  
مشاريع مع تطورات الإصلاح  
والتحديث الكبير في استثمارات  
تسابق الأنظمة الاقتصادية  
والاجتماعية، والتحسن الواضح في  
منافسة الاستثمار في جميع الدول  
العربية، وتطور أسواق المال  
والصناعة المصرفية في معظم  
الدول العربية بصورة ملحوظة.  
علماً بأن رؤوس الأموال العربية  
الجملة في المستثمرات بالإحصاءات  
والبرقية في الخارج تزيد الآن على  
الف مليار دولار في معظم  
الدول العربية.

■ التكتل الاقتصادي العربي  
في صورة سوق مشتركة، الأداة  
التي والأداة لخلق التكتل  
والقوة والتلف العربي، بحيث  
يتمتع من توسع كمي وتطور نوعي  
في النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص  
العسل الجديدة، وتخصيص الموارد  
البشرية للاستجابة للاحتياجات  
سوق العمل، وإيجاد قاعدة علمية  
تكنولوجية ذاتية لبعث التطوير  
في الصناعة والزراعة والخدمات  
الحقيقية للرد، وتحقيق رخاء  
وإزدهار اقتصادي للمجتمع والمواطن  
العربي.

■ التكتل الاقتصادي العربي  
في صورة «سوق مشتركة» ينتج  
عنه قيام كيان اقتصادي كبير،  
يمكنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع  
مصدر العمل، ويقاوم بطلان المعاني  
في عصر الكيانات الاقتصادية  
الكبرى، من المصالح العربية على  
الساحة الاقتصادية العالمية، في  
جميع الاتجاهات والمجالات.

السواء شهدت الفترة قروماً  
وتطوراً بعيد الذي في استئثار  
الموارد وبناء الهياكل الاقتصادية  
والقواعد الانتاجية في اقتصادات  
معظم الدول العربية، شملت  
الصناعات التحولية بوجه خاص  
ومستلزمات من الخدمات، وسوق المال  
لأن تلك التطورات لم تتمكن بالتدريج  
الكافي حتى الآن على التجارة  
العالمية العربية خاصة هيكل  
الصناعات والمبادلات التجارية  
العربية البنية علمياً وإجرائياً.  
ومستوى رؤوس الأموال  
والاستثمارات البينية ونسبها،  
للمؤسسات القومية المشتركة  
للتعاون بين الدول العربية.  
■ التكتل الاقتصادي العربي  
وحركة التكتل الاقتصادي العربي  
الموقف يمتدح سلبياً أمامه لم  
حتى الآن أن تحركها نحو التكتل  
كان وسيظل ضرورة ملحة لخدمة  
مصالحها جميعاً المشتركة.  
والقطرية على المستوى - بل  
والعربية بشأنها على الساحة  
العالمية.

يتفتح ذلك بمعايير موضوعية  
عديدة أهمها التكتل ينتج كل دولة  
عربية سوقاً وطنية أوسع من  
سوقها المحلية، لتلبية مبادراتها  
وتشغيل وحداتها الانتاجية بكامل  
طاقاتها، بما ينعكس على الكفاءة  
الانتاجية والقدرة التنافسية من  
جوانب الأسعار والجودة، والانتشار  
ومواجهة المنافسة الأجنبية الفعالة  
القائمة في أسواقها.

اتساع السوق يفتح على جذب  
الاستثمارات الخارجية إلى المنطقة

الأكثر تنمياً وتخصلاً للوارد  
للمالية الأكثر تنافسية. ويتجلى  
في اشتراك على ذلك حدوث  
تفاعلات اقتصادية مستقلة  
مستمرة، ينتج عنها بؤرة مصالح  
عالمية متزايدة، يمكن أن تتحول  
في صيغة مستقلة مثل المشروعات  
المشتركة، ونوع الأسواق المالية  
وتنمية الموارد الجماعية للتنمية  
من قرارات من الاتحاد العربي.

العربي، وإقامة تشكيلة لجهة فاعلة  
مختصة لها في إطاره. وجعلت الكتلة الاقتصادية للتصنيع  
البرلمانات، وإنشاء لجان برلمانية  
خاصة بها في كل برلمان عربي.  
الأهمية الكبرى المخصصة لاختيار  
مفيدة (السوق المشتركة) بالنسبة  
للنظام العربي، كهدف مستقبلي  
وأداة ملائمة لخدمة التكتل  
الاقتصادي الذي يرجع إلى طبيعة  
مرحلة السوق، نعتي تنافسية  
والضرورة، توفير أفضل الفرص  
لتحقيق مشروع التكتل في مجمله  
ما يؤدي إلى

■ يفتح على تحرير حركة  
جميع الموارد والعوامل والطاقات  
الاقتصادية، لإيجاد أفضل التكتلات  
لبناء نمط متوازن للتوزيع للمكانات  
والعوامل للمكاسب والأعباء بين  
الدول الأطراف التي تتشعبان  
مواردها وممتلكاتها الاقتصادية.  
وقواعد الانتاجية ومزايا التنافسية  
والتنافسية، مما يعود على كل منها  
بفرض مضبوط من المصالح المتولدة  
من التكتل التي يمكن أن تترجمها  
ومرحلية، لضمان تحقيق التوازن  
خاصة في حالات الدول أو المناطق  
الأقل نمواً والطاقات الانتاجية

أن فكرة «السوق» الاقتصادية  
السنوات الأخيرة اقتصاداً مشتركاً  
لدى الرأي العام العربي والمفكرين  
والبرلمانات والهيئات العربية على  
السواء، وليس أدل على ذلك من  
مئات الزيارات وحتى مبادياتها  
في كل موقف أو مناسبة كذلك عدد  
من القادة العرب الآخرين كذلك ما  
دار حولها من مداولات وما صدر  
من قرارات من الاتحاد العربي.

العربي، وإقامة تشكيلة لجهة فاعلة  
مختصة لها في إطاره. وجعلت الكتلة الاقتصادية للتصنيع  
البرلمانات، وإنشاء لجان برلمانية  
خاصة بها في كل برلمان عربي.  
الأهمية الكبرى المخصصة لاختيار  
مفيدة (السوق المشتركة) بالنسبة  
للنظام العربي، كهدف مستقبلي  
وأداة ملائمة لخدمة التكتل  
الاقتصادي الذي يرجع إلى طبيعة  
مرحلة السوق، نعتي تنافسية  
والضرورة، توفير أفضل الفرص  
لتحقيق مشروع التكتل في مجمله  
ما يؤدي إلى

■ يفتح على تحرير حركة  
جميع الموارد والعوامل والطاقات  
الاقتصادية، لإيجاد أفضل التكتلات  
لبناء نمط متوازن للتوزيع للمكانات  
والعوامل للمكاسب والأعباء بين  
الدول الأطراف التي تتشعبان  
مواردها وممتلكاتها الاقتصادية.  
وقواعد الانتاجية ومزايا التنافسية  
والتنافسية، مما يعود على كل منها  
بفرض مضبوط من المصالح المتولدة  
من التكتل التي يمكن أن تترجمها  
ومرحلية، لضمان تحقيق التوازن  
خاصة في حالات الدول أو المناطق  
الأقل نمواً والطاقات الانتاجية

العملية وغير الخطية على

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	فضي النادى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٣٠٠٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

## اقتراحات غير تقليدية لإنشاء سوق عربية مشتركة

■ فضي النادى ■

ثالثه: وجود قاعدة صناعية حالية تسهّل في الوصول بالانتاج العربي إلى بعض الدول إلى مستوى جيد.

رابعاً: إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بالفصل والذي يحتاج إلى الدعم الدائم، وعلى القدر هنا طرقاً عالية غير تقليدية يمكن أن تسرع بإنشاء السوق العربية المشتركة التي تدعو إليها وتلتفص فيما يلي:

■ مبادرات مشتركة تبدأ بها يمكن أن نسميه مجموعات للتعاون من رجال الأعمال في كل المناطق العربية والمرفق التجارية تدفع التجارة البينية في الدول العربية في اتجاه إنشاء السوق وتطوير طرق مشتركة للتسويق والمباداة والتخطيط والتنسيق المسبق.

■ تفعيل دور الجامعة العربية - بيت كل العرب - ليجاد آليات فاعلة لازالة العوائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

■ إزالة العوائق البعديّة بين الدول الأعضاء.

■ ضمان حرية الحركة والتنقل للأفراد ودخول الأموال.

■ وضع مخطط شامل طويل المدى لتحقيق التكامل في الانتاج، للتفاوض الجماعي في كل اقتصاد.

■ إنشاء قواعد معلومات لشكل وحجم وأماكنات السوق، إطلاق حرية التنقل بين الدول الاعضاء دون تعقيدات بيروقراطية.

ولأنّ امريكا باتت صانداً للعالم مركزاً ليس لجدب الاستثمار فحسب وإنما لتوجيهه كذلك حيث أن فيها وحدها 27 مؤسسة من المائة مؤسسة العمالة التي تقود الاستثمار في العالم بينما لا يوجد في اليابان سوى 17 والمانيا وبريطانيا مجتمعين 11 وبالبقي موزع بين باقي دول العالم، وبخبري أن تستأثر تلك الدول بنصيب الأسد من تفضيلات رأس المال المستثمر عالمياً بينما لا تحظى دول الشرق الأوسط بحصة إلا 6.2٪ فقط بعد أن كانت لا تهازل 5.2٪ عام 1997. وأنا خاضعاً لما أن حجم الاستثمارات الخارجية في العالم قد بلغ 649 مليار دولار عام 1999 طبقاً لما أعلنه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "الاكتفاء" وأن امريكا وحدها تحظى بأكثر من 193 ملياراً من حجم تلك الاستثمارات لتسبب لنا حجم المخاطر التي تتعرض لها في منطقتنا لئلا نطأها أكثر من ذلك في إنشاء السوق العربية المشتركة التي يمكن أن تستفيد من خبرات الآخرين وتقوم على أساس متين متوافر حالياً معاده أسس أريمة هي:

أولاً: توافر الموارد البشرية لغرض التكنولوجيا والصغيرة غير القادرة لغوياً لعدم تكوين كوامر بشرية قادرة على العمل بجبال الاستثمار والبرصمات والشراكة وتكوين الشركات العابرة للقارات والتصدير.

ثانياً: توافر الخبرة اليابانية الفرنسية في مجالات العمل الخفيفة.

ثالثاً: تعدّ الجبهة لإنشاء سوق عربية مشتركة ثراً يمكن استغلاله في المجال الاقتصادي ورجال الأعمال العرب.

والقد وعت الدول الأوروبية التي منكماراتها انضمت إلى كيان شجع استمر الأعداد له سنوات ويشهر بخطى واسعة نمو تصديق التكامل بين الدول الأعضاء هو السوق الأوروبية المشتركة التي فتحت الحدود بينها وسهلت سبل التجارة البينية والتصدير باسمها لمنتجات صنعت في أية دولة من دول السوق بالوصفات القياسية للسوق وتحمل علامة الجودة المشهورة له كما أصدرت السوق عملة موحدة يتم التعامل بها أصبحت تلتاس الدولار وتعد من سطوته أروادت الدول الأوروبية أن تولجها للتكتلات الاقتصادية العملاقة للولايات المتحدة الأمريكية ولا تتركها لتتدهر والسوق العالي على النمو الذي كان سائداً من قبل والذي أمكن ليشمل اعتماد نفوذها ليس إلى جارتها كندا فحسب وإنما ليشمل امريكا الشمالية في كيان اقتصادي لظلل عليه والتأفقاء اقتصادياً باسم اتفاقية التجارة الحرة مع امريكا الشمالية والذي استطاعت الولايات المتحدة من ج.ال.ان تصنع بعض منتجاتها الأسترلينية مثل السيارات التي تعتبر حسب الاقتصاد الأمريكي في البرازيل وغيرها بتكلفة أرخص عشرين مرة، وأن تصنع في ذات الوقت منتجاتها إلى سوق عالمية المستهلاكة دون أن تحلق الاتفاقية لدول الشمال ما كانت تعلم بتحقيق من تصدير سلحتها لأمريكا وكندا وتوجد لوائحها نرس من صلب خارج حدودها في الدولتين.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	يحيى المصرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٣٠٠٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/١٠

# كيف تتحقق السوق العربية المشتركة؟

والأنظمة للمنظمة بينها في بلدان الأطراف المتعاقدة تهيئتها لتوحيد النقد بها.

٩ - توحيد أساليب التصنيف والتصنيف والمصنفة.

١٠ - التمسك أية إجراءات أخرى لازم لتحقيق الأهداف المبينة في المادتين الأولى والثانية. على أنه يمكن التنازل عن مبدأ التوحيد في حالات خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

ولاشك أن هذه الوسائل لو تمسكت أو حتى تصديق جزء منها، كان يمكن أن تسد السوق العربية المشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة التي يضرب بها المثال حالياً وهي أن كانت قد ضمت وحدة اقتصادية أوروبية، فإن كل دولة ظلت قائمة كما هي على السرى السياسى.

لقد كان هناك عدد من الأليات الصلبة التي ساعدت وسهلت لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة من أهمها في تصوري إنشاء الصندوق الأوروبي للتنمية الاقتصادية الذي أنشأته الجماعة الأوروبية عام 1979 بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في الأقاليم الأوروبية الصغيرة داخل الجماعة الأوروبية والتي كانت يسمونها مناطق المشكلات، على أساس أن فقر هذه الأقاليم بالنسبة للأقاليم الأوروبية الأخرى، كان يوجد مشكلات داخل الجماعة الأوروبية.

## الفقر، والأخضاع.

ولقد رأى جيتن أن التعاون الاقتصادي بين الالاتيم القليلة والأقاليم الغنية داخل الجماعة الأوروبية، يمكن أن يكون تهيئدا عمليا لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة. وقد بلغت الأموال التي تم إنفاقها على هذه الأقاليم القليلة حتى عام 1985 ما يقارب من 800 مليون وحدة أوروبية، كما بلغت المشروعات التي أصبحت داخل هذه الأقاليم عن طريق هذا الصندوق حوالي 2760 مشروعا في عشر دول من دول الجماعة الأوروبية التي شكلت منها السوق

التي تم إنشاؤها عام 1964 وأخرى نظائرها بإنشاء سوق عربية مشتركة تضم الجيوب المختلفة للبلدان الاقتصادية العربية والذي تدر في مرحلة سابعة وتوجد في مرحلة أخرى. وقد اعترف بذلك الأمين العام للسلطة المتكاملين الاقتصادية بجامعة الدول العربية عندما صرح في أحد حديثه أن التعاون الاقتصادي العربي لم يصل إلى مرحلة التشكلين العربي الجيد والمقبلي في الوقت الذي وصل فيه التشاور الاقتصادي مع الخارج إلى مستويات الفعل.

لقد كان الهدف من التعاون الاقتصادي العربي هو الوصول إلى وحدة اقتصادية عربية كاملة تم لقرار اتفاقية لها في عام 1956 وذلك عن طريق الوسائل التالية

- 1 - جعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة تشجع لإدارة موحدة وتوحيد التشريعية والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- 2 - توحيد سياسة الاستيراد والتصديق والأنظمة المتعلقة بها.
- 3 - توحيد أنظمة النقل والتراخيص.
- 4 - هذه الاتفاقيات التجارية واتفاقات للتفاوض مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- 5 - تسعير السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل أن يعمل من مزايا الجبال للمنافسة في الزراعة والصناعة والمهن الأخرى شروطا متكافئة.
- 6 - تصديق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.
- 7 - تسعير تشريع الخسائر والرسوم المكونية والبلدية ومصارف الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والمعارف وتخفيف رؤوس الأموال بما يكفل مديدا لتكافؤ الفرص. (ب) تلالى ازدياد الضرائب والرسوم على المكلفين من رعاية الدول للتجارة.
- 8 - تسعير السيليلات التقنية والمالية



الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	يحيى المصرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٣٠٠٧
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/١٠

### التحويل من الدول الفنية

وتقترح أن يتم تحويل هذا الصندوق من حكومات الدول العربية الفنية بالمعنى الذى يتم الاتفاق عليها، كما يساهم فى تمويل وأعمال الصناديق العربية والبنوك العربية الكبيرة والمؤسسات الاقليمية كالبانك الاسلامى للتنمية وبانك التنمية الافريقى، والمؤسسات الاقليمية الاخرى التى سبق ان ساهمت فيها الدول العربية.

وهذا بالإضافة إلى تحويل من بعض المؤسسات الدولية كهيئة التنمية الدولية، التى تقدم قروضها بفائدة لاتزيد على ١٪ للدول الفقيرة، كما اقترح ايضا مساهمة من كبار رجال الاعمال العرب بفائدة بسيطة وفترات طويلة.

أما تحويل المشروعات التى يشتمل الصندوق على جزء خلة للتنمية والتكامل الاقتصادى العربى، فاقترح أن يتم تحويلها بالشكل التالي:

■ نصف رأس المال المطلوب من أموال الصندوق.

■ ربع رأس المال المطلوب من رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

■ ربع رأس المال المطلوب يطرح للاكتتاب العام داخل الدول العربية.

■ قروض من مؤسسات الاقراض العربية إذا تطلب الأمر.

وعلى أن تستخدم الارياف المستحقة للصندوق فى إنشاء مشروعات اجتماعية داخل الدول المشار بها، كاستشفيات والمدارس والجامعات والمصحات ومراكز التدريب للبطى بالإضافة إلى المعاونى فى إنشاء وأعمال البنية الأساسية كالطرق والكبارى ووسائل المواصلات والمياه والتجارى والسوانى.. إلخ كما البسزه الأخر من الارياف يتم توزيعه على المساهمين.

أقول مفسى مايزيد على خمسة وثلاثين عاما ونحن نطالب وننتكلم عن السوق العربية المشتركة، كما مفسى أكثر من نصف قرن ونحن نطالب وننتكلم من التعاون الاقتصادى العربى، بعد أن رأينا التدرى الواضح فى كسح من المنطقة العربية، ورأينا الشهداء ينشأون كل يوم أميدا على يد الأعداء، وقد أصبح على كل أمين يقضى لبلاده العربية أن يفكر فى البويات فحيلة لتحقيق السوق العربية المشتركة، قبل أن تتزايد الأزمات وتتحول إلى كوارث بل وأن يساهم كل سدا فى تحقيقها بما يملك من جهد وعمل.

الاروبية المشتركة مفسى عشرة دولة.

وبذلك كان هذا الصندوق الأوروبى بمثابة أول أية عملية فى إقامة السوق الأوروبية المشتركة، حيث ساهمت على تطارب القوة الكبيرة بين سكان دول السوق، كما ساهمت على رفع مستوى التنمية الاقتصادية فى الاقاليم الأكثر فقرا، بما أنت إليه من إقامة مشروعات للتأجبية وخضمية كانت هذه الاقاليم فى حاجة شديدة إليها.

وبالتالى، فبعد قيام السوق الأوروبية المشتركة وبعد فتح الحدود بين دول السوق الخمس عشرة، والسماح لأى مواطن فى دولة من دول السوق أن يعمل أو يسهم مشروعا داخل دول السوق الأخرى، وأن يحصل على كل المزايا التى تمنح للمواطنين الأصليين فى تلك الدولة، بعد كل هذه المزايا لم نسمع عن قيام هجرات كبيرة داخل دول السوق يمكن أن تؤثر على بعضها البعض، ولما التزم كل مواطن بوظفه الاصلى وبارضه التى عاش فيها، بينما حصل على مزايا عديدة من قيام السوق سواء فى تنقلاته داخلها أو فى تمويل منتجاته.

وكانت التجارة البينية من أهم القطاعات التى خلقت مزايا لجميع مواطنى السوق حيث البويات تجمع العواجز التى كانت تحول دون توسيع حجم التجارة البينية، مما أدى إلى زيادتها من ٣0٪ من ملة تجارة أوروبا

الشارجية فى الستينيات إلى 60٪ فى السبعينيات وهى ما أدى إلى زيادة فى الانتاج القومى الأوروبى ومعالجة مشاكل البطالة التى كانت متزايدة فى هذا الوقت داخل الدول الأوروبية.

كما لا يفنى أن تلك قد أدى أيضا إلى استعادة جميع التجارى الأوروبين الذين استقاصوا توسيع تجارتهم مع الدول غير الأعضاء فى أوروبا، وهى الدول التى تحاول حاليا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى.

فإذا كنا نلأى إقامة السوق العربية المشتركة بصفة شاملة فإلى يضمن أن تبدأ بالتفصيل لإنشاء آليات إقامة السوق، ومن أولها إنشاء صندوق عربى للتنمية الاقاليم العربية الفقيرة على شراى الصندوق الأوروبى للتنمية الاقليمية، وهى أن يكون هدفه الوحيد هو تنمية الاقاليم الفقيرة فى المنطقة العربية كالمشغول وجيهوى والسوانى واليمن.. إلخ.

يقدم هذا الصندوق بوضع خطة تنمية شاملة لجميع الدول فى المنطقة العربية، تتضمن المشروعات التى تعين لامتتها محليا وإقليميا وبالإضافة إلى المشروعات الأخرى التى تنبئها الحكومات المحلية والقطاع الخاص فى هذه الدول، والتى يتم تمويلها محليا، خطة شاملة وكأداة لجميع الجوانب الاقتصادية التى ترفع من شأن سكان هذه الدول وتفضى على البطالة وتعالج الأراض وترفع من نسبة التعليم بالإضافة إلى إنشاء مشروعات الانتاجية والخضمية التى تنبئها هذه الدول والتى تعالج البطالة والفقر فيها.





